المستقبل الجيوبولتيكي لدور الصين في النظام العالمي : رؤية تحليلية

الأستاذ المساعد الدكتور
فهد مزبان خزار الخزار
جامعة البصرة - مركز دراسات البصرة والخليج العربي

المستقبل الجيوبولتيكي لدور الصين في النظام العالمي : رؤية تحليلية

الأستاذ المساعد الدكتور
فهد مزبان خزار الخزار
جامعة البصرة - مركز دراسات البصرة والخليج العربي

ملخص البحث :

يتناول البحث بالدراسة والتحليل المستقبل الجيوبولتيكي لدور الصين في النظام العالمي ، في ضوء نظرية (تحول القوة) ، والتي تقوم على أساس إمكانية التحول في هرمية النظام الدولي عندما يقترب مستوى القوة من التكافؤ بين دولتين عظميين (الولايات المتحدة الأمريكية ، والصين) ، إذ يصبح عند تلك اللحظة احتمال التصادم واردا" وعندها نتائج هذا الصدام ستفرز نظاما" دوليا" جديدا" تتربع على قمته دولة مهيمنة جديدة (الصين) ، ومن حولها قوى أخرى ثانوية تختلف من حيث مستوى قوتها . كما تناول البحث نظرية (الضغط الأفقي) لتفسير المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين للسيطرة على الموارد النفطية في العالم كأحد العوامل المتوقعة للصدام بين الدولتين .

المقدمة :

في فترات ماضية، كانت الكتب والبحوث والدراسات التي تتناول موضوع الصين تبدأ بمقدمة ذات طبيعة افتراضية يسبقها عادة السؤال: ماذا لو حكمت الصين العالم؟، وفي مرحلة أحدث أصبح السؤال: متى تحكم الصين العالم؟ أما اليوم فلم يعد هناك مجال لهذه الأسئلة الافتراضية، لأن التقدم الصيني نحو قيادة العالم قد أصبح حقيقة واقعة مما طرح سؤالا مختلفا هو: هل يمكن إيقاف التقدم الصيني الحالي؟

هذه الرؤية مبنية على افتراض مؤداه أن الاقتصاد الصيني سوف يصبح بحلول عام ٢٠٥٧ أكبر اقتصاد في العالم، وأنه سيتجاوز اقتصاد الولايات المتحدة ذاتها. فالصين وقياساً على ناتجها المحلي الإجمالي المتوقع في ذلك الوقت، ستصبح أقوى دولة في العالم سياسياً وعسكرياً .

وفي أطار هذا السياق، برزت ظاهرة الصعود الصيني كأحد أهم التوجهات العالمية في القرن الحادي والعشرين بل وارتأى فيها البعض خاصة في حالة استمراريتها أقوى هذه التوجهات على الإطلاق خلال القرن الحالي، ورفعت الصين شعار فليخدم ما هو عالمي كل ما هو صيني وهو ما يشير إلى أمكانية تحول القرن الحادي والعشرين الذي أطلق البعض عليه القرن الآسيوي نظرا للدور المتنامي للقارة الآسيوية إلى القرن الصيني وذلك في إطار الخطوات العملاقة والمتسارعة التي تقطعها الصين علي مسار التنمية بل توقع البعض أن تشغل الصين التي تتمتع بأسرع معدلات للنمو الاقتصادي وبتنامي ميزانيتها العسكرية المكانة الحالية للولايات المتحدة الأمريكية التي تعد أكبر اقتصاد عالمي منذ أكثر من قرن من الزمان بحيث يمكن أن

تتحول الصين خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين إلي أكبر قوة اقتصادية علي مستوى العالم.

تركز الفرضية الأساسية للبحث على إمكانيات التحول في هرمية النظام الدولي من منظور نظرية تحول القوة، فعندما يقترب مستوى القوة من التكافؤ بين دولتين عظميين (الولايات المتحدة الأمريكية ،والصين) يصبح احتمال الصدام واردا" ، وعندها نتائج هذا الصدام ستفرز نظاما" دوليا" جديدا تتربع على قمته دولة مهيمنة جديدة ومن حولها قوى أخرى ثانوية تختلف من حيث مستوى قوتها .كما يتناول البحث أيضا" دور المنافسة للسيطرة على الموارد النفطية في العالم كعامل محتمل للصدام بين الصين والولايات المتحدة، وذلك من منظور نظرية الضغط الأفقي .

مع الإشارة إلى أن الصين بجانب ما تمتلك من مقومات للصعود فهي في الوقت ذاته تمتلك عناصر للضعف، ومن ثم، فنجاح الصين يعتمد على قدرتها على إدارة عملية الصعود بطريقة تسمح لها بتعظيم عناصر قوتها الذاتية وتقليل الآثار السلبية لعناصر ضعفها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن إدارة عملية الصعود الصيني لن تتم داخليا" فحسب بل شق كبير منها سيكون في النطاق الخارجي أو على مستوى السياسة الخارجية الصينية، ومن ثم كيف يمكن للصين إدارة عملية الصعود في ضوء مواقف القوى الكبرى من الصعود الصيني .

أولا" : التحولات التي طرأت على النظام العالمي :

يمكن أن نحدد ابرز التحولات التي طرأت على النظام العالمي خلال العقدين الأخيرين ،بالاتي :

التحول الأول :انتهاء نظام الثنائية القطبية في مطلع التسعينيات من القرن العشرين والتحول إلى نظام عالمي أحادي القطبية :

فقد شكل انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ نهاية مرحلة النظام العالمي ثنائي القطبية وبداية نظام عالمي جديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ،ففي خطابه بمناسبة يوم الاتحاد عام ١٩٩١ تحدث الرئيس جورج بوش الأب إلى الأمة الأمريكية وإلى العالم مبشرا" بقيام نظام عالمي جديد يقوم على التعاون والسلام والاستناد إلى العدالة وأحكام القانون الدولي والشرعية الدولية في ظل قيادة الولايات المتحدة للعالم بوصفها القوة العظمى الوحيدة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.(١)

فالولايات المتحدة الأمريكية تمتلك مقومات القوة التي تمكنها من ممارسة دور القطب الواحد المسيطر على الأحداث الدولية ، وذلك للاعتبارات التالية :

١- الحضور الدبلوماسي والسياسي الفعال للولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة ،كما اتضح في أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠ – ١٩٩١) ،وهو ما تأكد في أزمات وقضايا دولية عديدة أخرى تمكنت الولايات المتحدة فيها من ضبط بؤر التوتر الخطيرة ، واحتواء الأنظمة

والجماعات الدولية المعادية لمصالحها ، واحتكار إدارة أزمات دولية تنطوي على مصالح إستراتيجية لها (أزمة البوسنة والهرسك ، الأزمة الصومالية ، احتلال أفغانستان والعراق ...) .

٢- سيطرة الولايات المتحدة على مجمل الاقتصاد العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث تمكنت من بناء نظام اقتصادي دولي يخدم مصالحها من خلال المؤسسات الاقتصادية والمالية ومن أبرزها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين تسيطر عليهما الولايات المتحدة من خلال حقوقها التصويتية فيهما ، وقدرتها على اختيار رئيسي المؤسستين اللتين يوجد مقرهما على أراضيها ، وتأهيل اقتصادها ليكون أكثر قوة واستقرارا" على الصعيد الدولي ، من حيث طاقة الإنتاج واعتماد التقنيات عالية الجودة ، وسيطرة شركاتها العملاقة على حركة رؤوس الأموال والاستثمار والتبادل التجاري الدولي ، مع الدفع بالقوى الاقتصادية الدولية الكبرى المنافسة لها كالصين واليابان ودول الاتحاد الأوربي إلى القبول بالتبادل العالمي وفقا" لشروطها .(٢)

٣- التفوق غير المسبوق للقوة العسكرية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة مقارنة بالقوى الكبرى في النظام العالمي، وهو الأمر الذي اتضح جليا" من خلال عدد من المؤشرات التي توضح أن هناك فجوة كبيرة في المجال العسكري تفصل بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين روسيا والصين واليابان ودول أوروبا الغربية . فمن جانب يبلغ معدل الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية (٥٠ ٪) من جملة الإنفاق العسكري العالمي ، كما انه يزيد عن معدل الإنفاق العسكري لروسيا والصين ودول الاتحاد الأوروبي مجتمعة ،(٣) وهو ما مكن الولايات المتحدة من التحرك عسكريا" في عدة مواقع حول العالم في وقت واحد . ومن ذلك تحركها العسكري في كوسوفو عام ١٩٩٩ وأفغانستان عام ٢٠٠١ ثم العراق عام ٢٠٠٣ ، الأمر الذي جسده سعي إدارة بوش الابن للحفاظ على تفوق عسكري كاسح على كل القوى الكبرى الأخرى سواء حليفة أو صديقة أو خصم .

٤- تحتل الولايات المتحدة موقع الصدارة على صعيد التطور التكنولوجي من حيث صادراتها من الآليات التكنولوجية عالية الدقة التي تصل قيمتها إلى حوالي (١٥٠) مليار دولارا" سنويا" ، فالشركات الأمريكية تتحكم في حوالي (٧٣ ٪) من صادرات الصناعة المعلوماتية وحوالي (٧٥ ٪) من المبيعات المرتبطة بالصناعات الفضائية وصناعة الطيران المدني والعسكري . (٤) وتستثمر الولايات المتحدة إمكانياتها في مجال الاتصالات والمعلومات والإعلام في تثبيت زعامتها الدولية بواسطة سياسة المساعدات الاقتصادية والمالية والتقنية التي أضحت وسيلة فعالة لتنفيذ سياستها الخارجية .

٥- حققت الولايات المتحدة قدرا" كبيرا" من الهيمنة الثقافية ، آذ تمتلك تقنيات واليات ووسائل متعددة ومتطورة تستغلها بشكل فعال في فرض نمط حياتها وقيمها وثقافتها وتكريس استراتيجياتها البعيدة . وفي هذا السياق تتحكم الولايات المتحدة في حوالي (٨٠ ٪) من الصور المبثوثة في العالم ، وداخل

الاتحاد الأوروبي تمثل نسبة الأفلام الأمريكية المعروضة (٧٥ ٪) مما يعرض بدور العرض ، كما تهيمن الولايات المتحدة على الأخبار والمعلومات المتداولة ، فالمؤسسة الصحفية الأولى في العالم هي (الأسوشيتد برس) الأمريكية (The Associated Press) التي تزود بالإنباء والصور ما يناهز (١٦٠٠) صحيفة يومية و (٥٩٠٠) محطة للراديو والتلفزيون في مختلف أنحاء العالم ، بالإضافة إلى أن (٩٠ ٪) من مواقع شبكة الانترنت هي مواقع أمريكية . (٥) وقد أسهمت العوامل السابق ذكرها إلى حد بعيد في انتشار النموذج الثقافي الأمريكي في مختلف أرجاء العالم .

التحول الثاني :سيطرة القوة العسكرية على مجمل التفاعلات في النظام العالمي بعد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠١١ :

لقد تميزت الفترة السابقة لأحداث ١١ سبتمبر/أيلول ببروز الولايات المتحدة كممثلة لنظام القطبية الأحادية وانفرادها بقيادة العالم والتصرف بصورة فردية دون حاجة للحلفاء بدلاً من القطبية الثنائية السابقة، وتصدرت للقيام بدور المنظم للمجتمع الدولي، وراود الكثيرين في العالم الأمل بانتهاء الحرب والاتجاه بخطوات ثابتة نحو السلام العالمي، لكن أحداث ١١ سبتمبر/أيلول كشفت عن ظهور نوعية جديدة من الاستقطاب وحلت ثنائية جديدة تتمثل في مواجهة بين الولايات المتحدة وقوى الإرهاب ودول وصفتها الإدارة الأمريكية بالدول المارقة والتي تشكل ملاذاً للإرهاب.وأصبحت أمريكا تنظر إلى انقسام العالم بين دول الخير وقوى الشر، وبدلاً من تقسيم العالم على أساس أعداء وأصدقاء أصبح تقسيم العالم على أساس الخير والشر وصار الحديث عن مجرمين وإرهابيين بدل أعداء. وقد تم التعبير عن هذا التوجه من جانب الأمم المتحدة بإصدار القرار (١٣٦٨) والذي فوض بموجبه مجلس الأمن الدولي الولايات المتحدة لاتخاذ الإجراءات للرد على المعتدين والمسؤولين عن الاعتداء على الولايات المتحدة.(٦)

وقد نجحت الولايات المتحدة في تخطي دور الأمم المتحدة وأقامت تحالفاً داعماً لهجومها على أفغانستان وتنظيم القاعدة، وشملت هذه التحالفات معظم دول العالم تحت ضغط القوة الأمريكية، وذلك حفاظاً على مصالحها وإن كان هناك عدم تحمس في كثير من الدول للمشاركة في الأعمال العسكرية.

وتبنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية عسكرية عبرت عن هذا التوجه أطلق عليها اصطلاحا" (بالهجمات الوقائية) ارتكزت على إعطاء أولوية للحرب على الإرهاب وتبني سياسة الضربات الوقائية لظهور تهديدات من جانب مجموعات مسلحة، والعمل على توسيع دائرة الحرب لتشمل دولاً أخرى غير أفغانستان مع السعي لتشكيل تحالفات عسكرية متعددة الأطراف والتخلي عن سياسة العزلة.(٧)

في الوقت نفسه احتفظت السياسة الأمريكية لنفسها بحق استخدام الأسلحة النووية بشكل محدود ضد الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة دول مارقة ترعى الإرهاب وتهدد السلم العالمي بامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية، وقد قادت هذه السياسة إلى وجود مفهوم جديد

للأمن وصار الحديث: هل الأمن مرتبط بأمن الحدود أم أمن المواطنين أم أمن المصالح الأمريكية، وهل الأمن يكون لكل دولة على حده بمعزل عن الدول الأخرى أم أنه أمن جماعي يفترض نوعاً من الاعتماد المتبادل، وهل التهديدات للأمن تأتي من الخارج أم من الداخل؟ لقد اكتشفت الإدارة الأمريكية أنها تواجه تهديداً من نوع جديد يستهدف الكيان والوجود الأمريكي عبر استخدام أسلحة وهجمات غير متوقعة بهدف تحقيق خسائر مادية وبشرية جسيمة ويصل بالخطر إلى قلب الولايات المتحدة والمواطن الأمريكي لأول مرة مما استدعى مواجهته بهجوم ساحق وحرب شاملة من طرف الولايات المتحدة تعبئ فيه كل إمكاناتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، فالحرب التي تشنها أمريكا على الإرهاب لا يوجد فيها عدو واضح ينبغي هزيمته ولا توجد فيها معايير محددة للنصر مما يجعل هذه الحرب ممتدة ومتنوعة الوسائل وهي تطلب إعادة تقييم القوى النسبية التي تهدد الولايات المتحدة.(٨)

كشفت الممارسات الفعلية التي أعقبت أحداث ١١ سبتمبر/أيلول عن استخدام مفرط للقوة العسكرية الأمريكية وتهديد للأمن القومي لعدة دول بحجة مقاومة الإرهاب لأن أمريكا اكتشفت أنها أمام عدو من نوع جديد يتمثل في شبكة واسعة من التنظيمات الفرعية التي لا تحكمها هياكل تنظيمية محددة ولا تعمل في إطار خطة عسكرية ولا يمكن توقع أفعالها، لذلك عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سياسة الانتشار العسكري والتي بدأت باليمن والفلبين وتحقيق الانفتاح العسكري في كل من ماليزيا وإندونيسيا والسودان والصومال وغيرها لضمان امتداد المظلة العسكرية الأمريكية إلى معظم المناطق التي يتوقع انتشار تنظيم القاعدة فيها.(٩)

وعلى الرغم مما سبق توضيحه من استغلال الإدارة الأمريكية لأحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ في تكريس الزعامة الأمريكية للنظام العالمي ، يرى البعض أن أحداث ١١ أيلول / سبتمبر قد زادت من حدة التساؤلات حول مستقبل تلك الزعامة ، بعد أن كشفت عن هشاشة الجانب الأمني والوقائي لهذه الدولة . فالقوة العسكرية والمخابراتية والتكنولوجية والاقتصادية إضافة إلى المحيطين الهادي والأطلسي لم تعد كافية لحماية التراب الأمريكي من المخاطر ، كما أن الخطر تحول وتطور من خطر تقليدي ومعهود إلى خطر جديد غير مألوف ،وهو ما طرح نسبية القوة العسكرية في تأمين حياة الأمريكيين ومدى صحة كونها رمزا" رئيسيا" للقوة و الريادة .

كما أن الحربين اللتين خاضتهما الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان والعراق أحدثتا وفقا" لهذا الرأي تراجعا" في الاقتصاد الأمريكي . فبعد أن كانت الولايات المتحدة تحقق فائضا يفوق (١٠٠) مليار دولار عام ٢٠٠١ أصبحت تعاني من عجز يقدر بحوالي (٢٥٠) مليار دولار خلال عام ٢٠٠٧. (١٠)

وكما قال بول كيندي، أستاذ التاريخ البريطاني ومؤلف كتاب بروز وانهيار الدول العظمى، إن يوم الثلاثاء الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ يعتبر نقطة فاصلة في تاريخ الولايات المتحدة ونهاية

اعتبارها قوة عظمى وحيدة تهيمن على النظام العالمي.(١١)

التحول الثالث : تصاعد ادوار القوى الفاعلة الكبرى وتصديها للهيمنة الأمريكية على النظام العالمي :

لقد أفاض المحللون، خاصة الاقتصاديين منهم، في وصف معالم انتقال القوة الاقتصادية إلى آسيا، من رصد آلاف الآسيويين الذين استطاعوا تخطي خط الفقر، إلى حجم الإنفاق الضخم على مشروعات البنية التحتية (الأكبر في العالم)، إلى معدلات النمو العالية التي لم تتأثر بالأزمة العالمية. وليس هذا التحول الكبير وليد اللحظة بالطبع، فقد رصده مبكرا" المؤرخ بول كينيدي، الذي تنبأ بتحول القوة الاقتصادية إلى منطقة الباسيفيكي، وأشار في كتابه " صعود وهبوط القوي العظمى " إلى أن مجمل الناتج القومي للدول الآسيوية الباسيفيكية، والذي كان في ١٩٦٠ يمثل (٧.٨٪) من مجمل الإنتاج العالمي، قد ارتفع إلى (١٦.٤٪) من هذا الإنتاج بحلول عام ١٩٨٢.(١٢)

كما التفت المحلل الاقتصادي، ورئيس التحرير السابق لمجلة الإيكونوميست البريطانية (بيل إيموت) إلى محورية الصعود الاقتصادي الآسيوي في كتابه " المتنافسون" ، مشيرا" إلى أن آسيا قد أصبحت بكل المقاييس أكثر غنى وقوة وأهمية، حيث يعيش في هذه القارة أكثر من نصف سكان العالم، وبها ٦ من أكبر ١٠ دول فيه. وقد تضاعف دخل الفرد في آسيا ككل سبع مرات، بحسب إيموت، ما بين أعوام ١٩٥٠ و٢٠٠٥. ويعد هذا إنجازا" حقيقيا"، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن بريطانيا العظمى لم تنجح في مجرد مضاعفة دخل الفرد فيها بعد مرور ستين عاما على اندلاع ثورتها الصناعية عام ١٧٨٠. أما الولايات المتحدة، فلم تنجح في مضاعفة دخل الفرد فيها إلا بعد خمسين عاما من انطلاقتها الاقتصادية عام ١٨٤٠. وبالمقارنة، فقد نجحت كل من كوريا الجنوبية وتايوان والصين في مضاعفة دخل الفرد في العقد التالي مباشرة لانطلاقها الاقتصادي، ثم ضاعفته مرة أخرى، وبسرعة أكبر، في العقد الذي تلاه.(١٣)

كان الصعود الصيني في قلب هذه الانطلاقة الاقتصادية لآسيا. لقد كان نصيب الصين وحدها من إجمالي الناتج العالمي في عام ١٩٨٠ يقدر بنحو (٢٪) ، ثم صعد إلى (٧.٦٪) في عام ٢٠٠١، ومن المتوقع أن يشكل (١٦.٩٪) من إجمالي الناتج العالمي بحلول عام ٢٠١٥.بلغت صادرات الصين عام ٢٠٠٠ نحو (٢٤٩) مليار دولار، ارتفعت إلي(٥٨٥) مليار دولار في عام ٢٠٠٤، وبلغت قيمتها لعام ٢٠١٠ بنحو (١.٢٧٤) مليار دولار.(١٤)

وقد جاءت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ لتكرس هذا التحول في القوة الاقتصادية إلي آسيا. فرغم أن الاقتصادات الصناعية " المتقدمة " ككل عانت الانكماش وانخفاض إجمالي الناتج القومي بنحو (٣.٥٪) نتيجة للأزمة، فقد واصلت الاقتصادات الآسيوية، خاصة الصين والهند، نموها. إذ تجاوزت نسبة النمو الاقتصادي للصين (٩٪) في عام ٢٠١٠، بينما كان معدل نمو الاقتصاد في الهند نحو (٦٪) . وتشير الدلائل إلي تواصل نمو هذه الاقتصادات.(١٥)

وبينما لا تشغل الصين سوى المرتبة الثانية، كأكبر اقتصاد في العالم، فهي تعد لاعبا" رئيسيا" في العديد من النواحي. فلديها أكبر احتياطي نقدي في العالم، وهي أكبر مصدر في العالم، وأكبر منتج للصلب، والغازات الدفيئة أيضا، بالإضافة إلي كونها أكبر سوق للسيارات في العالم، وأكبر شريك تجاري حاليا" للاقتصادات الصاعدة الأخرى، مثل الهند والبرازيل.

خلقت هذه التحولات الاقتصادية، بالإضافة إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية، بيئة جديدة تتسم بالتنافس الشديد على المستوى العالمي بين الدول الصناعية المتقدمة والقوى الآسيوية الصاعدة، وعلى المستوى الإقليمي الآسيوي أيضا. وقد قدم المحلل الاقتصادي (جيديون رخمان) في كتابه الصادر حديثا " عالم المعادلة الصفرية " رؤية مفادها أن النظام العالمي قد دخل بعد الأزمة المالية مرحلة تتسم بالتغير الجوهري وعدم الاستقرار الخطير. فبعد أن اعتمدت الدول الكبرى لمدة ثلاثين عاما" العولمة ، بوصفها نظاما" اقتصاديا" نجح في رفع مستويات المعيشة لأعداد كبيرة من البشر في مختلف أنحاء العالم، وخلق مناخا" من التعاون والمصالح المشتركة بينها، مما دعم استقرار النظام العالمي، جاءت الأزمة العالمية لتضع حدا لكل ذلك. فلم يعد من المسلم به أن عملية العولمة تصب في مصالح القوى الكبرى، ولم تعد الولايات المتحدة تقود النظام العالمي بلا منافس.(١٦) لقد حل التنافس والنزاع محل التعاون، وأصبح منطق " المعادلات الصفرية " هو الذي يسود العلاقات الدولية. لقد أصبح الصعود الآسيوي مرتبطا" بفقدان أعداد كبيرة من الأمريكيين العاديين لوظائفهم، كما أصبحت المشاكل الاقتصادية التي تواجه دولا أوروبية عديدة تهدد الوحدة الأوروبية والعملة الأوروبية. وبذلك، فإن التقدم الذي أحرزته آسيا كان على حساب الولايات المتحدة وأوروبا، وأصبح صعود الصين الاقتصادي يضغط بشكل واضح علي علاقاتها إقليميا" ودوليا" مع الولايات المتحدة.

ثانيا" : تحليل النظام الدولي الحالي وفق نظرية تحول القوة :

نظرية تحول القوة واحدة من نظريات العلاقات الدولية التي لاقت قبولا" داخل مجتمع علماء السياسة ، حيث نجحت في أعطاء إجابات لعدد من المشاكل التي تواجه صناع السياسة في أوقات السلم والحرب . أنها بحق نظرية القرن الحادي والعشرين ، حيث احتوت على اختبارات تجريبية عظيمة النفع في عالمنا المعاصر .

تقدم نظرية تحول القوة (Power Transition) ثلاث فرضيات منطوية ضمن الرؤية الواقعية للسياسات الدولية كما حددها أستاذ العلوم السياسية الأمريكي من أصل ايطالي (Kenneth Organski) في كتابه (World politics) الصادر عام ١٩٥٨ :(١٧)

الأولى: ترى أن النظام الدولي هو عالم محكوم بقواعد عدة، عالم كدولة ذات فوضى جزئية أو كلية، هذه النظرية لا ترى العالم فوضوي بكليته بل عالم منظم بطريقة تسلسل هرمي مشابه للنظام السياسي القائم ضمن أي دولة. في هذا النظام كل فاعل يقبل بموقعه ويعترف بنفوذ الآخرين

القائم على توزيع القوة بين الأمم، وحول هذه النقطة بالذات تختلف نظرية تحول القوة عن النظرية الواقعية التقليدية المسماة نظرية توازن القوى.

الثانية: ترى أن القواعد التي تحكم نظام السياسات الدولية والداخلية أو المحلية متشابهة. على الرغم من غياب دستور ساري المفعول للقانون الدولي (مع الأخذ بعين الاعتبار تاريخ ظهور هذه النظرية)، فانه لا يوجد فرق جوهري بين القواعد التي تحكم ميدان السياسة الدولية أو المحلية. فالأمم، كما المجموعات السياسية المحلية، تسير في تنافس محموم للحصول على المصادر في النظام الدولي.

الثالثة: إن ما يوجه المنافسة بين الدول هي الفوائد أو المكاسب النهائية المحتملة من التعاون أو من الصراع. تعتبر أن غاية الأمم ليس زيادة قوتها قدر المستطاع كما تزعم نظرية توازن القوى ١٩٤٨، بل زيادة المكاسب قدر الإمكان. تحصل المنافسة السلمية عندما تتفق مختلف الأطراف أن الفوائد الصافية لأي صراع أدنى من المكاسب الناتجة عن التعاون.

تتفق نظرية تحول القوة مع النظرية الواقعية في إعطائها أهمية كبيرة لدور القوة في السياسات الدولية حيث أنها تحدد طريقة عمل هذا النظام. المقارنة تتوقف هنا، حيث أن المحدد الثاني لطريقة عمل النظام الدولي هو قناعة الفاعلين في النظام الدولي، وخاصة القوى العظمى، بطريقة توزيع المنافع وحتى السلع، إذن باختصار درجة القناعة أو الرضا والقوة هما المحددان الحاسمان للسلام أو الحرب.

أن الدول غير الراضية عن وضع النظام الدولي الحالي إذا مرت بتجربة تحول القوة فسوف يوفر ذلك ظروف شبه ضرورية تقود تلك الدول إلى الحرب ، وتصف نظرية تحول القوة النظام العالمي على انه شكل هرمي تسيطر عليه قوة واحدة ، ألا وهي الدولة الأقوى في النظام ،وتوزع القوى بشكل غير متكافئ ، إذ تتركز القوة في يد عدد محدود من الدول ، ولكن الدولة الأقوى تهيمن على اكبر قدر من الموارد ، وتحاول أن تدعم مركزها المهيمن عبر تفوقها العسكري والاقتصادي على منافسيها المحتملين ، وترضي حلفائها عبر قواعد تخدم مصالحهم ، وتعظم من طموحاتها وتطلعاتها القومية . أن الدولة المهيمنة تنظر بعين الترقب على وضع الدول الكبرى التي تتلو الدولة المهيمنة في تدرج هرم القوى ، وتمثل المستوى الثاني في تدرج القوى في النظام الدولي . فالقوى الكبرى تملك مقومات الهيمنة وربما تسعى إلى تحدي القوة المهيمنة في المستقبل . فالولايات المتحدة الأمريكية ترى في الصين المتحدي المستقبلي لهيمنتها لان الصين تملك (٨٠ ٪) أو أكثر من متطلبات قوة الدولة المهيمنة ، بالإضافة إلى عدم رضاها عن دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي ، بينما يوجد كل من اليابان والاتحاد الأوربي في مصاف الدول الكبرى ، ولكنهما يتفقان مع الولايات المتحدة الأمريكية حول كثير من القضايا و لا يتنازعان الهيمنة مع الولايات المتحدة . أما المستوى الثالث من تدرج القوى في النظام الدولي فهي القوى المتوسطة ، وهي تلي القوى العظمى ، ويوجد عدد من الدول يمكن اعتبارها دول متوسطة القوى كروسيا والهند والبرازيل ، وهي دول لا يستهان بمواردها ، ولكن مازالت بعيدة عن تحدي هيمنة القوة المهيمنة المتربعة على النظام الدولي ، ومن ثم يلزمها بعض الوقت كي تحقق التحول في القوة . وفي المستوى الرابع ، وهو

المستوى الأخير من الهرم ، يقبع العدد الأكبر من الدول ، وتعرف باسم القوى الصغيرة ، وهي دول ذات موارد محدودة بالنسبة للقوى المتوسطة أو القوى الكبرى ، وهذه الدول لا تشكل تهديدا" للدول المهيمنة في النظام الدولي ، فهي دول غير راضية ولكنها لا تملك الموارد اللازمة لتغيير ترتيب القوى في النظام الدولي .(١٨)

وعليه ، تصف نظرية تحول القوة النظام الدولي بأنه مكون من:(شكل ١) ،و (خارطة ١)

١- قوة واحدة مهيمنة (الولايات المتحدة الأمريكية) .

٢- وحولها توجد قوى كبرى ثانوية تعتبر من المنافسين المحتملين(الصين، اليابان ،الاتحاد الأوربي).

٣- ومن ثم قوى متوسطة القوة (روسيا ، الهند ، البرازيل) .

٤- وأخيرا" عدد كبير من القوى الصغرى ذات النفوذ الإقليمي (تركيا ، إيران ، إسرائيل، فنزويلا).

السؤال الذي يطرح نفسه: كيف يمكن للقوة المهيمنة أن تؤمن استقرار النظام الدولي؟ يمكنها القيام بذلك من خلال اقتراح أو فرض المعايير الدولية التي تؤمن الاستقرار على الصعيد الدولي، أما الوسائل التي تساعدها على تحقيق ذلك فهي:(١٩)

- قوتها الديمغرافية أوعدد سكانها الكبير .
- قوتها الاقتصادية أو إنتاجيتها الاقتصادية الضخمة .
- قوتها العسكرية .
- استقرار نظامها السياسي وسلطتها السياسية القادرة على الاستفادة من مصادرها الداخلية من أجل دعم مشروعها على الساحة الدولية.

شكل (1)
هياكل التدرج الهرمي للقوى في النظام الدولي وفقا" لنظرية تحول القوة

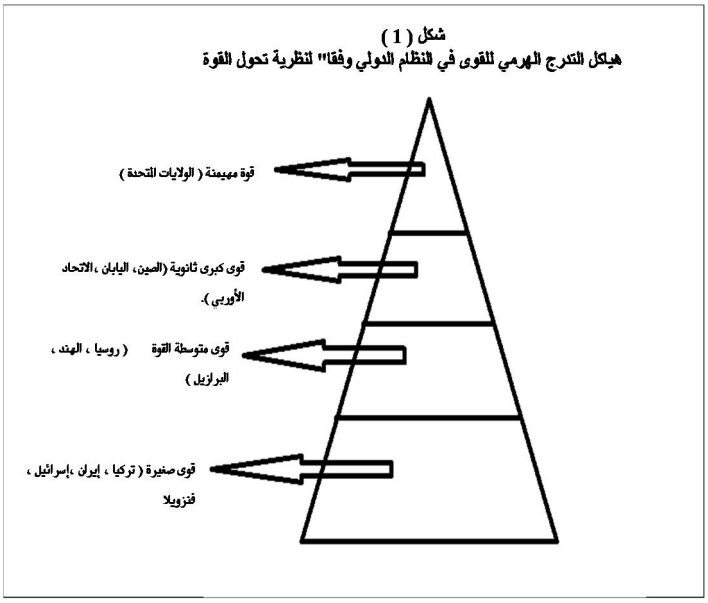

المصدر :
- Ronald L.Tammen et al. Power Transitions: Strategies for the 21st Century.Seven Bridges Press, LLC, New York, 2000, p.6-7.

خارطة (1) هياكل التدرج الهرمي للقوى في النظام الدولي وفقاً لنظرية تحول القوة

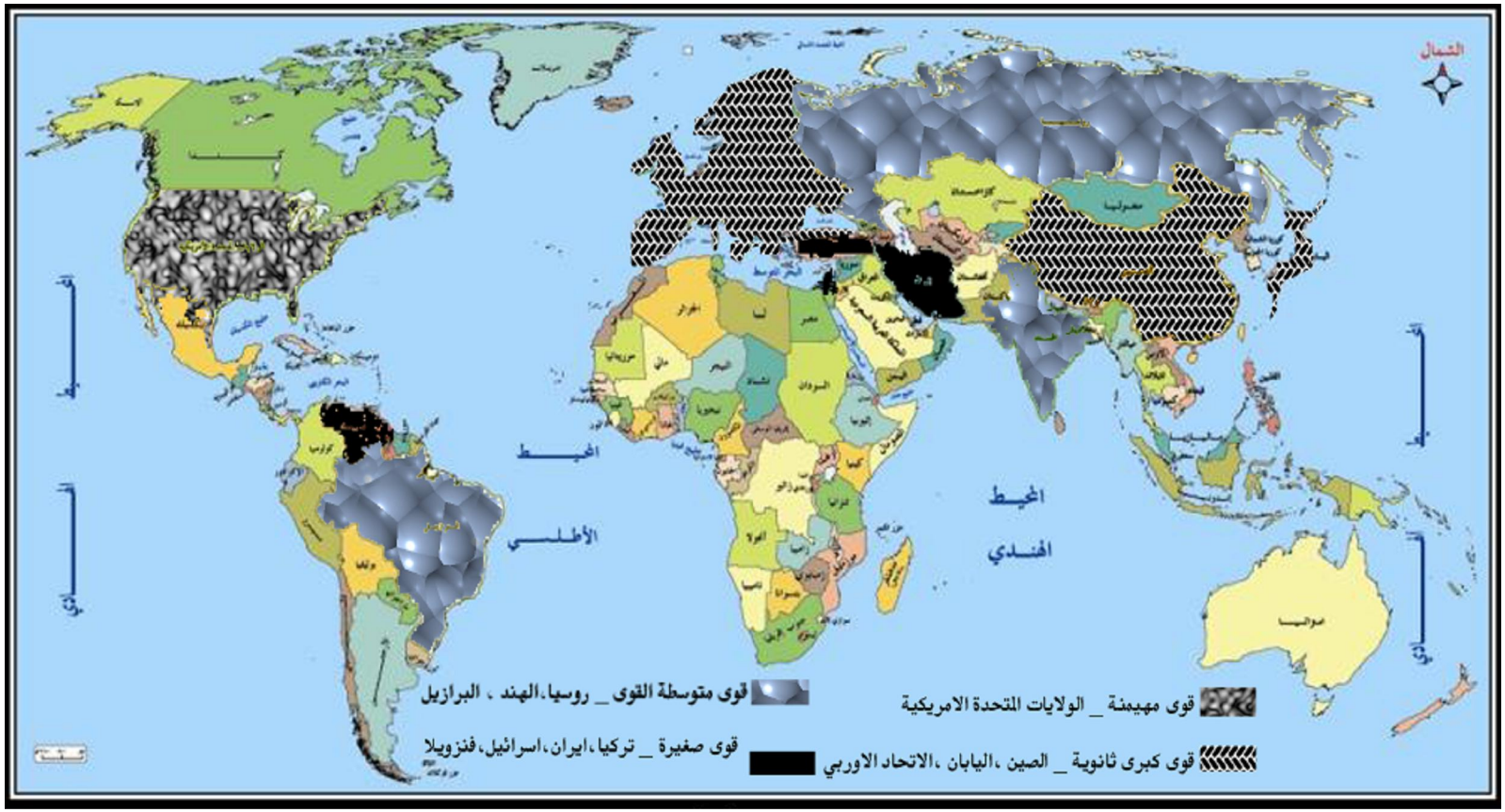

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على شكل (1) .

تستند هذه القوة في تحقيق سيطرتها على القوى الكبرى الثانوية في النظام الدولي، والتي تكون بدورها مقتنعة بالحفاظ على الوضع القائم وقادرة على كبح جماح القوى الأخرى الثانوية الراغبة في التغيير. لكن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر إلى ما لانهاية كما تبين الدراسات، إذ أن تاريخ الدول يتميز بصعودها وانحطاطها عبر الزمن، بعبارة أخرى ، يمكن للقوة الوحيدة المسيطرة أن تدخل في انحطاط نسبي وذلك في مواجهة القدرات الديمغرافية والاقتصادية والسياسية لأي من القوى العظمى الثانوية الصاعدة ، وعندها يدخل النظام الدولي في مرحلة تحول تكون فيها قدرات الدولة المسيطرة وقدرات الدولة الصاعدة متكافئة تقريبا"، هذا التكافؤ يؤدي بالضرورة إلى ولادة نظام دولي جديد تنظمه و تقوده دولة مهيمنة جديدة ، لكن من المهم الإشارة هنا إلى أن تحولا سلميا في النظام الدولي أو تحولا من خلال الحرب يعتمد على طبيعة القوة المنافسة الجديدة، أي هل هي مقتنعة أو مكتفية بالوضع القائم أم لا ، فإذا كانت هذه الدولة غير مقتنعة باستمرار الوضع القائم فان احتمال قيام الحرب بين القوتين يصبح قائما". أما أسباب عدم الاكتفاء فيمكن أن تكون اقتصادية أو تاريخية أو إيديولوجية أو دينية أو إقليمية أو حتى شخصية أو ثقافية . يمكن أن نوضح ما سبق بأمثلة حية عن طبيعة التحول في النظام الدولي منذ بداية القرن العشرين، فألمانيا النازية حاولت مرتين أن تضع حدا" للهيمنة البريطانية فما كانت النتيجة؟ النتيجة أن قوة ثالثة هي الولايات المتحدة استطاعت أن تأخذ زمام المبادرة وأن تصبح القوى الأولى عالميا" على حساب القوة البريطانية.

ثالثا": صعود الصين وتحديها للمكانة والهيمنة الأمريكية على النظام الدولي :

هل ينزع النظام الدولي إلى التعددية القطبية أم يعود إلي الثنائية (هذه المرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين)؟، أم هل سيصير إلى حالة من " اللاقطبية " تتساوى فيها نفوذ الدول الكبرى مع المؤسسات الدولية والدول الإقليمية؟، وكيف ستتعامل الولايات المتحدة مع هذا التغير الجوهري في بنية النظام الدولي الذي تتربع على قمته منذ انهيار الاتحاد السوفيتي؟، هل ستظل الولايات المتحدة فاعلا" رئيسيا" في هذا النظام أم سيتراجع دورها؟، وهل يمكنها المحافظة علي انفرادها بقيادته وإعاقة تقدم القوى الأخرى؟. وقد زادت حدة هذا النقاش مع تزايد التأزم في السياسة الأمريكية دوليا" خلال السنوات الثماني لحكم الرئيس الأمريكي الأسبق " جورج دبليو بوش "، وعقب تفاقم حدة الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد الأمريكي، ومن ورائه العالمي في منتصف عام ٢٠٠٨.

ومع اختلاف الرؤى حول شكل النظام الدولي الذي هو في طور التشكل، فإن هناك اتفاقا" على أن الصين تعد المنافس القوي والمحتمل للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي. فيتوقع تقرير مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكي، المعنون " بالاتجاهات العالمية لعام ٢٠٢٥: تحول العالم "، أن تكون الصين

أكبر دول العالم اقتصادا"، وأنها ستكون قوة عسكرية رائدة، في ظل سعيها واستعدادها لمزيد من التأثير في السياسة الدولية علي مدى العشرين سنة القادمة من أي بلد آخر .(٢٠)

يرجع كثير من المحللين صعود الصين كقطب دولي وتحديه للمكانة والهيمنة الأمريكية إلي النمو الاقتصادي الصيني، وتراجع نظيره الأمريكي، في ضوء الأزمات المتعددة التي سيظل النظام المالي الأمريكي يعانيها خلال العقود القادمة. فعلي سبيل المثال، أوضح مكتب الميزانية التابع للكونجرس الأمريكي (Congressional Budget Office) أن الدين الأمريكي خلال العقد القادم سيصل إلى (٩٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للولايات المتحدة الأمريكية، وهي تقديرات يراها البعض متفائلة في ظل توقعات انخفاض معدل النمو الأمريكي. كما توقع صندوق النقد الدولي أن يتساوى الدين الأمريكي مع الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بحلول عام ٢٠١٥.(٢١)

ونتيجة للسياسات التي اتبعتها إدارة الرئيس السابق جورج بوش (الابن) خلال ولايته الممتدة من ٢٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠١ إلى ٢٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩.، ارتفع نصيب الفرد من الدين العام بنسبة (٥٠٪)، أي من ١٣ ألفا" إلي ١٩ ألفا" خلال تلك الفترة. ووصل العجز للسنة المالية ٢٠٠٩ إلي (١.٦) تريليون دولار بنسبة (٩٪) ، ويتوقع مكتب ميزانية الكونجرس أن يزيد بمعدل تريليون دولار في العام حتى عام ٢٠٢٠.(٢٢) يصب كل ذلك - حسب عديد من الباحثين - في مصلحة الصين من جهة تفوقها اقتصاديا" على الولايات المتحدة وتصاعد دورها العالمي.

تشير بعض الدراسات إلى أن الاقتصاد الأمريكي قد نما بين عامي ١٩٨٠ - ٢٠٠٤ بمعدل (٣,٢) بالمائة سنويا"، فيما نما الاقتصاد الصيني بمعدل (٩,٤٩) بالمائة في الفترة ذاتها. قدر حجم الاقتصاد الصيني بحوالي (٤,٢٢) تريليون دولار عام ٢٠٠٨ وقد صنف كثالث اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان. في عام ٢٠٠٨ أيضا سجل الحساب الجاري الصيني ارتفاعا بمقدار (٤٠٠) بليون دولار أي ما يعادل (٩) بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ، كما امتلكت الصين أكثر من (٢) تريليون دولار من احتياطي التبادلات الخارجية. بينما تشير الدراسات المقارنة بين الاقتصادين الصيني والأمريكي إلى انه لو تابع الاقتصاد الصيني النمو بالوتيرة ذاتها فانه سيساوي حجم الاقتصاد الأمريكي حوالي العام ٢٠٣٧ ، وان ينمو بمعدل (٧) بالمائة سنويا فانه سيساوي حجم الاقتصاد الأمريكي حوالي العام ٢٠٥٧ .(٢٣)

يعتمد الوصول إلى التكافؤ في الإنفاق العسكري بين الدولتين على كيفية تحديد الولايات المتحدة لطريقة إنفاقاتها العسكرية، وذلك لأنها قوة عظمى عسكريا" ولأنها لا تكرس كل جهودها العسكرية من أجل حماية مصالحها في منطقة واحدة من العالم كشرق آسيا مثلا، على العكس من الصين التي لا تحتاج لان تنفق عسكريا ما تنفقه الولايات المتحدة في هذا الإقليم. الولايات المتحدة ليست وحيدة في هذا الإقليم، فلو أصبحت الصين قوة مسيطرة فيه عليها في هذه الحالة أن تواجه ليس فقط الولايات المتحدة بل

قوى إقليمية أخرى حليفة للولايات المتحدة من جهة، ومن جهة ثانية هذه القوى تنفق عسكريا" أكثر مما تنفق الصين في هذا الإقليم كاليابان مثلا التي أنفقت (٤٢,٣) مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤ وكوريا الجنوبية التي أنفقت (١٥,٥) مليار دولار أمريكي وتايوان التي أنفقت (٧,٢) مليار دولار في العام نفسه. بينما تشير التقديرات إلى أن الصين يجب أن تنفق نصف أو ثلثي ما تنفقه الولايات المتحدة لكي تصل إلى التكافؤ في الإنفاق في هذا الإقليم.(٢٤)

يعتمد الإنفاق العسكري الصيني على معدل النمو الاقتصادي وعلى حصة هذا الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي. لقد تضاعفت الميزانية العسكرية الصينية بين العامين ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ وشكلت نسبتها (١,٣٥) بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥ ، فحسب معهد الدراسات الدولي لأبحاث السلام أنفقت الصين (٤٩,٥) مليار دولار وقد زاد الإنفاق العسكري الصيني بنسبة (١٩٤,٦) بالمائة بين العامين ١٩٩٧ و ٢٠٠٥ ، كما ارتفعت نسبتها من النفقات العامة إلى (٧,٤) بالمائة في عام ٢٠٠٦ ، كما زادت من نفقاتها العسكرية بمعدل (١٧,٣) بالمائة عام ٢٠٠٧، وحسب المعهد ذاته فقد أنفقت الصين عسكريا" (١.٤) بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ لتحل في المركز الثالث بعد بريطانيا (٣ بالمائة) والولايات المتحدة أولا" بطبيعة الحال (٤,٦ بالمائة).(٢٥) تظهر هذه النسب أن هناك هوة كبيرة في الإنفاق مع الولايات المتحدة. لكن لو استمر نمو الاقتصاد الصيني بشكل أسرع من نظيره الأمريكي ولو استمرت الصين في تخصيص جزء أكبر من ناتجها المحلي مقارنة بالولايات المتحدة فان ذلك سيقلص الفارق في القوة العسكرية بين الدولتين. لو افترضنا أن نمو الاقتصاد الصيني سيستمر بمعدل سبعة في المائة سنويا" وأن الإنفاق العسكري الأمريكي سيبقى عند معدل أربعة في المائة سنويا" ، والإنفاق العسكري الصيني عند معدل (٢,٢) بالمائة سنويا" فان إنفاق هذه الأخيرة سوف يعادل نصف الإنفاق الأمريكي في عام ٢٠٣٨ والثلثين في عام ٢٠٤٨. أما تقديرات المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (IISS) فتشير إلى أنه لو أنفقت الصين (٤,٩) بالمائة سنويا" فإنها ستصل إلى نصف مستوى القوة العسكرية الأمريكية عام ٢٠٣٣ والى مستوى الثلثين عام ٢٠٤١، أما وزارة الخارجية الأمريكية فتشير إلى أنه لو ارتفع إنفاق الصين إلى (٩,٣) بالمائة فإنها ستصل إلى نصف مستوى القوة الأمريكية في عام ٢٠١٦ .(٢٦) طبعا" من الصعب جدا" التحديد بدقة المرحلة التي ستتكافأ فيها القوتان لكن يمكننا أن نستخلص من هذه التقديرات أن كلتا الدولتين يمكن أن تبدأ بالدخول في مرحلة انتقال القوة اعتبارا" من سنوات الأربعينيات من هذا القرن.

وتأسيسا" على ما تقدم ،تواجه الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التحديات على الصعيدين الداخلي والخارجي ، والتي أثارت العديد من التساؤلات كان أهمها هل انتهى عصر الأحادية الأمريكية ؟ . وفي إطار الإجابة عن هذا التساؤل الذي أضحى محور العديد من الكتابات الغربية ، انقسمت الإجابات عن هذا التساؤل المحوري إلى تيارين ، التيار الأول يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية في

طريقها إلى السقوط والانهيار نظرا" للتمدد المفرط (Over Stretch) الذي تحدث عنه المؤرخ البريطاني بول كينيدي (Paul Kennedy) بجامعة ييل (Yale University) في كتابه المعنون (بسقوط وانهيار الإمبراطوريات العظمى :The Rise and Fall of the Great Powers) ، والذي ينطلق فيه من أن الالتزام والتوسع الخارجي يكون بداية انهيار القوى الكبرى مقارنة بالإمبراطوريات السابقة (الرومانية والبريطانية) ، وقد تنبأ كينيدي في كتابه بسقوط الولايات المتحدة الأمريكية نظرا" للتوسع الأمريكي الخارجي ، والذي أثقل كاهلها لاسيما بعد حربي أفغانستان (٢٠٠١) والعراق (٢٠٠٣) ،وكان لسياسات واشنطن عالميا" انعكاساتها الملحوظة على الداخل الأمريكي . هذا في حين يرى التيار الأخر أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تكون فاعل في أي نظام دولي جديد رغم العديد من الأزمات التي تواجهها في العديد من المجالات ، استنادا على أن المجال مازال أمامها للاستمرار والإصلاح من إخفاقها ، للحفاظ على تماسكها وهيمنتها وتفوقها على الصعيدين الداخلي والعالمي . ومن مؤيدي هذا التيار مدير مجلس العلاقات الخارجية (The Council on Foreign Relations) والباحث والسياسي ريتشارد هاس (Richard N. Haass) في مقالته المنشورة بدورية الشؤون الخارجية (Affairs Foreign) عن شهري مايو/ أيار – يونيو/حزيران ٢٠٠٨ والمعنونة (بعالم بلا أقطاب The Age of No polarity) ،والتي تنطلق من أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تظل فاعل دولي رغم ظهور العديد من الفاعلين الجدد ، وان الولايات المتحدة هي الدولة القادرة على إدارة هذا التحول .(٢٧) وكذلك أيضا" محرر النسخة الدولية لمجلة النيوزويك (Newsweek) فريد زكريا (Fareed Zakaria) في مقالته المنشورة في العدد الذي كتب فيه هاس والمعنونة (بمستقبل القوة الأمريكية :The Future of American Power) ، والتي تعد جزءا" من كتابه الجديد والذي يحمل عنوان (ما بعد العالم الأمريكي : Post American World) . ينطلق زكريا من أن صعود القوى الأخرى المناوئة للولايات المتحدة كالصين والهند والبرازيل وروسيا سوف يكون القضية المسيطرة على النقاش الدولي ، وان تلك القوى سيكون لها دور لا يمكن إنكاره في تشكيل النظام الدولي . فالنمو الاقتصادي للعديد من القوى الصاعدة يمكنها من أن يكون لها تأثير سياسي ، فضلا" عن التفاخر والعزة القومية ، ولكن هذا الصعود وتعدد القوى من وجهة نظره قد يعمل على إحداث مشاكل واضطرابات عالمية تتطلب أن يكون للولايات المتحدة دور في هذا النظام الجديد يتحدد على قدرة واشنطن التعافي من أزمتها الاقتصادية والسياسية .(٢٨)

رابعا":تفسير نظرية تحول القوة للصراع بين القوة المهيمنة والقوة الكبرى الصاعدة في المناطق الجغرافية الإستراتيجية :

بحسب منطق نظرية تحول القوة (Power Transition) فإن القوى الكبرى الصاعدة، والقوة المهيمنة العالمية التي في طريقها للانحسار، قد تندلع بينهما مواجهات في المناطق الجغرافية الإستراتيجية التي تتقابل

وتتقاطع فيها مصالحها. ولذلك، فإن آسيا، خاصة منطقة شرق آسيا، مرشحة بقوة لتكون مسرحا" لمواجهة محتملة بين الولايات المتحدة والصين . وهي مواجهة ليست في مصلحة أي من الطرفين، ولا ترغب فيها أو تسعي إليها الصين. ولأن عبء التعامل مع مراحل التحول التاريخي يقع بشكل أكبر على القوة المهيمنة، وهي في هذه الحالة الولايات المتحدة، فإن حدوث مثل هذه المواجهة يشكل هاجسا" بالنسبة للعديد من خبراء السياسة الخارجية الأمريكية، الذين لا يرون أن الصراع بين الولايات المتحدة والصين يصب في مصلحة الأولى. وقد أشارت سوزان شيرك في كتابها (الصين قوة عالمية هشة) إلى هذه القضية وكيفية تفادي الولايات المتحدة لمثل هذا الصدام. حذرت شيرك من أن هناك وجهين للسياسة الخارجية الصينية: الوجه المتعقل المسؤول الذي يسعي لتفادي الصدام، ووجه آخر أكثر انفلاتا" وعصبية، يظهر عندما تندلع أزمة تتعلق بقضايا حساسة مثل اليابان أو تايوان. حيث يشعر القادة الصينيون بأن عليهم إظهار قوتهم والدفاع عن كرامتهم الوطنية وكرامة شعوبهم. في مثل هذه الحالات، قد يتخلي القادة الصينيون عن حذرهم، ويتصرفون بطريقة غير محسوبة تزيد الأزمات اشتعالا". ولذلك يجب علي المسؤولين الأمريكيين تفادي إثارة مثل هذه المشاعر.(٢٩)

وفي إطار الأزمة الكورية الأخيرة، أدلى زبيجنيو بريجنسكي بدلوه أيضا"، موجها النصائح لإدارة أوباما في كيفية التعاطي مع الصين لتفادي تصعيد الأزمة. أشار بريجنسكي إلي أن هناك اختلافا" في المنظور التاريخي لكل من الصين والولايات المتحدة يؤثر في رؤيتهما للأزمة. فالصين، التي ترى أن التطور التاريخي يصب في مصلحتها، يتزايد عندها الإحساس بالثقة والقوة، كما تقل رغبتها في اتخاذ أي خطوات قد تؤدي إلى (هز القارب)، أي تهديد الأوضاع التي تراها مواتية لها. أما الولايات المتحدة، فتجد نفسها في موقع مختلف تماما"، حيث يسود النقاش حول تراجع قوتها، كما تعاني أعباءها الخارجية المتعددة، ولذلك فهي مهتمة بحشد الجهود لاتخاذ عمل جماعي للتعامل مع الأزمة، وتشعر بالإحباط حين يرفض الآخرون مشاطرتها أعباءها الجسيمة. في مثل هذه الظروف، يمكن أن يفضل الصينيون عدم اتخاذ أي إجراءات حاسمة تجاه كوريا الشمالية، مما لن يؤدي إلا إلى المزيد من الأعمال الاستفزازية من جانبها، وبالتالي فيمكن أن يدفع ذلك الولايات المتحدة لاتخاذ إجراءات تراها الصين خطيرة ومبالغا" فيها.(٣٠)

نصح الدبلوماسي الأمريكي المخضرم الرئيس الأمريكي أوباما بأخذ زمام المبادرة، والاتصال بزعماء الصين واليابان وروسيا، مع تفادي اتخاذ لهجة عدائية أو إملائية، خاصة مع الصين. فإثارة المشاعر العدائية علي المستوى الجماهيري ستزيد من تعقيد الأزمة، وقد تدفعها إلي تصعيد خارج السيطرة. ويجب عدم إغفال الضغوط المتزايدة التي تضعها تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على العلاقات الأمريكية – الصينية. فيشير أستاذ العلاقات الدولية آرون فريد برج إلى أن هذه الأزمة وضعت نهاية للفترة

التي كانت فيها العلاقات التجارية بين الدولتين تمثل عامل استقرار، ودشنت بداية فترة جديدة، تصبح فيها مصدرا لتوتر ونزاع متصاعد. لقد أصبحت معدلات البطالة العالية تضع ضغوطا" داخلية كبيرة علي الرئيس أوباما ليفعل شيئا" بخصوص الصين. كما أصبح العديد من السياسيين الأمريكيين يستخدمها - كما ظهر في الحملة الانتخابية الأخيرة - يستخدم الصين (كبش فداء) لتبرير مشاكل الاقتصاد الأمريكي. ويقوي رفض الصين المستمر تحرير سعر صرف عملتها من الاتجاه الأمريكي لاتخاذ إجراءات حمائية ضدها، وفرض تعريفات جمركية على واردات الولايات المتحدة من الصين. كل ذلك قد يدفع إلي اندلاع ما يسمى (حربا" تجارية) بين الطرفين، والتي يراها البعض أكبر خطر يهدد الاستقرار العالمي في السنوات القليلة القادمة. (٣١)

المسرح في شرق آسيا يبدو معدا" في ظل هذه الظروف لمواجهة مباشرة أو غير مباشرة بين الولايات المتحدة أو أحد حلفائها الإقليميين وبين الصين. الصين من جانبها تعمل جاهدة على احتواء خلافاتها الإقليمية، وتدعيم علاقاتها الاقتصادية مع جيرانها، تحقيقا لسياسة (الصعود السلمي). ولكن مسار الأمور لا تحكمه السياسات الصينية وحدها، بل أيضا" تصرفات منافسيها من الدول الآسيوية، والمحاولات الأمريكية لحشد الدعم الإقليمي ضد الصين والضغط عليها لتحقيق أهداف أمريكية اقتصادية وإستراتيجية. ويبقى في النهاية الإشارة إلى مقال كتبه المؤرخ المشهور بول كيندي حمل عنوان (حان الوقت للتهدئة : A Time to Appease) ، يشير فيه إلي ضرورة إعادة النظر في المعاني السلبية التي تستدعيها سياسة الاسترضاء، (Appeasement)، والتي اكتسبت شهرتها من ملابسات محاولة القوى الأوروبية تفادي الدخول في حرب مع ألمانيا بقيادة هتلر في القرن الماضي، عن طريق تقديم تنازلات أو إرضاءات له. يذكر كيندي أن هذه الفكرة لم تكن دائما" تحمل دلالات سلبية، فقد قدمت الإمبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر استرضاءات أو تنازلات للولايات المتحدة نفسها، مثل تنازلها عن حقوقها في ملكية (٥٠٪) من قناة بنما، وتنازلات بشأن ترسيم الحدود بين ألاسكا وكندا، وذلك رغم أنها كانت لا تزال القوة البحرية الأولى عالميا". ومهدت هذه التنازلات فيما بعد لتحول سلمي للقوة من بريطانيا إلى الولايات المتحدة، كما وضع أساس علاقة قوية سمحت للولايات المتحدة بمناصرة بريطانيا في حربين عالميتين في القرن العشرين.(٣٢)

لذلك، قد يكون من المناسب للولايات المتحدة، من وجهة نظر كينيدي التفكير في تقديم تنازلات، تحت شعار التعاون والمشاركة في المسؤولية، في علاقاتها مع الصين. فلن يقلل ذلك، في نظره، من مكانة الولايات المتحدة، بل سيساعدها علي تخفيف حدة التراجع في قوتها، أو انحدارها، والذي يرى كيندي أنه لا يزال بعيدا".

خامسا": النفط الخام : عامل من عوامل عدم الاستقرار بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية :

ليست نظرية انتقال القوة الوحيدة التي تتنبأ بإمكانية تدهور العلاقات بين الدولتين، بل هناك أيضا نظرية الضغط الأفقي أو (Lateral pressure theory) التي تركز على عامل الحاجة إلى الموارد كمصدر للتوتر لا بل للحرب بين الدول. يشرح بيتر حاتمي (Peter Hatemi) واندرو ويدمان (Andrew Wedeman) مؤلفا بحث النفط والصراع في العلاقات الصينية – الأمريكية (Oil and Conflict in Sino-American Relations) أنه ليس فقط النمو السكاني وحده قد يشكل سببا" للحرب بل النمو السكاني والتكنولوجي معا". فجوهر المشكلة أن النمو السكاني يقود إلى الزيادة في الطلب على الموارد، بينما النمو السكاني المتزامن مع النمو التكنولوجي يعني أن الموارد يتم استخدامها بمعدل متزايد وهذا يؤدي إلى ارتفاع الطلب. الحاجة إلى إمكانات جديدة تنمو بشكل متزايد طالما أن الإمكانات المحلية غير كافية لإشباع الطلب وهذا يقود إلى ما سمي بالضغط الأفقي : أي توسع النشاطات خارج حدود الدولة من قبل الحكومات أو المواطنين أو الشركات العملاقة. يأخذ هذا التوسع أشكالا متعددة: استثمار خارجي، تجارة، اكتساب مناطق نفوذ، إرسال القوات إلى الخارج، إقامة قواعد عسكرية في أراض أجنبية والبقاء فيها. طبعا" تتم مأسسة هذه السياسة الوطنية القائمة على التوسع لأن للحكومة نصيبها من عائدات النمو الخارجي، أما التوسع الأفقي فيتم اعتباره وبشكل متزايد على أنه مصلحة قومية يجب حمايتها. قد تقود عملية التوسع هذه إلى الحرب عندما تتقاطع أو تتداخل مصالح قوتين عظميين أو أكثر، وكلما زاد الضغط الأفقي زادت معه كثافة المنافسة مما يزيد من احتمال أن يقود ذلك إلى سباق تسلح فأزمات فحرب.(٣٣) لو أسقطنا هذا التحليل على واقع الاقتصاد الصيني حاليا" نلاحظ ازدياد في الاعتماد الصيني على مصادر الطاقة وخاصة النفط الخام، فقد أصبحت الصين مستوردا للبترول منذ عام ١٩٩٣ ، كما ارتفع الاستهلاك المحلي من النفط بمعدل (٩) بالمائة للمدة (١٩٩٨ – ٢٠٠٨) .فالصين تعد ثاني اكبر دولة آسيوية وثالث اكبر دولة في العالم من حيث استهلاك النفط الخام ، وذلك بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ،وتشير التوقعات إلى أن الصين ستصبح اكبر مستهلك للنفط في آسيا وثاني اكبر مستهلك للنفط في العالم بحلول عام ٢٠١٥ ،مما يعني لجوء الصين إلى استيراد مابين (٢٠٠ – ٣٠٠) مليون طن من النفط الخام سنويا" .(٣٤) مما سبق ، يمكن القول أن الصين والولايات المتحدة يمكن أن يجدا نفسيهما في موقع تحول استراتيجي ليس بسبب التقارب في مستوى قوتيهما فحسب بل بسبب المنافسة للسيطرة على المواقع البترولية الكبرى في العالم.(٣٥) إن النمو الاقتصادي المتسارع للصين يترك أثرا" على علاقاتها مع الدول الأخرى، حيث أنها تسعى لحماية مصادرها من أجل الحفاظ على نموها الاقتصادي ، هذا السعي يشكل مصدرا" لعدم الاستقرار لأن هذه المصادر محدودة أساسا"، الضغط الأفقي هنا قد يصل

إلى مستوى حرج بحيث أنه يشكل مصدرا للنزاع مع الولايات المتحدة وذلك حتى قبل أن تتكافأ قوتا الدولتين . نشير هنا إلى الأوساط المحافظة في الولايات المتحدة تتبنى بقوة هذه النظرية بعكس المنظرين لليبرالية في العلاقات الدولية والذين يعتبرون أن العلاقات بين الدول ليست قائمة دائما" على المنافسة ، بل على الاعتماد الاقتصادي المتبادل وعلى تفعيل دور المؤسسات الدولية ونشر الأفكار الديمقراطية من أجل تشجيع التعاون ونبذ العنف.(٣٦)

الضغط على الطلب العالمي من هذه المادة سيؤدي إلى الحد من قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على المستوى ذاته من وارداتها. لو أن هكذا وضع حصل فعلا" فان الصين ستعتبر أن حماية مصالحها القومية تعتمد على قدرتها على زيادة حصتها من الواردات العالمية الكلية وعندئذ فان الولايات المتحدة ستستخلص بان مصالحها القومية هي الأخرى تعتمد على قدرتها على حرمان الصين من الحصول على النصيب الأكبر من الواردات البترولية العالمية وعندها يصبح الصراع واردا". هذا التحليل يستبعد طبيعة النظام الاقتصادي كسبب للصراع على العكس من بعض التحليلات التي تعتبر أن المنافسة الاقتصادية بين القوى العظمى أو وجود المؤسسات الاقتصادية الرأسمالية تشكل سببا" للحرب ، القضية الأساسية هي تزامن النمو التكنولوجي مع النمو السكاني بغض النظر عن النمط الاقتصادي.

سادسا": السيناريوهات المستقبلية للنظام العالمي :

يمكن حصر السيناريوهات المستقبلية للنظام العالمي انطلاقا" من فهم التحولات الراهنة فيه ، والمتغيرات المؤثرة في مستقبله ، وكذلك انطلاقا" من تحليل وضع الصين كقوى صاعدة في النظام العالمي . في ثلاثة سيناريوهات ، هي :

السيناريو الأول : استمرار الوضع الراهن لهيكل النظام العالمي :

يرجح هذا السيناريو استمرار القيادة الأمريكية للنظام العالمي، ولكن دون هيمنة - بالمفهوم المعروف – فالولايات المتحدة أصبحت غير قادرة على اتخاذ كافة القرارات العالمية بمفردها ، وفي الوقت ذاته لم ترق الدول الفاعلة الأخرى في هذا النظام إلى مكانة المنافس الكامل للولايات المتحدة في كافة المجالات . وبذلك سيستمر التأثير السياسي والاقتصادي العالمي للولايات المتحدة ،وجاذبيتها الثقافية والإيديولوجية وقوتها العسكرية والتكنولوجية التي تستطيع من خلالها الوصول إلى أي مكان في العالم . وعليه فان صعود الصين واليابان والاتحاد الأوربي لن يؤثر في المكانة القيادية الأمريكية للنظام العالمي ،خلال العشرين عاما" القادمة على الأقل ،ويعتمد ذلك بالأساس على محددين رئيسيين ، هما :

المحدد الأول :قدرة الولايات المتحدة على مواجهة التحديات التي تعوق استمرار قيادتها للنظام العالمي :

تتمثل أهم التحديات التي تعوق الولايات المتحدة عن استمرار قيادتها للنظام العالمي في عدم

الاستقرار المالي نتيجة الأزمة المالية العالمية التي اشتدت في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٨ ،والتغيرات المناخية وأثارها الاقتصادية الضارة على الاقتصاد الأمريكي ،والمنافسة القوية من قبل الدول الأسيوية على رأسها الصين ، وكذلك الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في محاولات إقناع روسيا لتوجيه الموارد القومية الروسية باتجاه المعايير الدولية ، وتحقيق التعاون في مجالات الطاقة ، التجارة ،الانخراط المالي ، والتعاون الأمني على المستوى الواسع ،والمشكلات التي تواجهها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط .وقد اتخذت الإدارة الأمريكية برئاسة أوباما العديد من الإجراءات لمواجهة هذه التحديات ، وجاء على رأس هذه الإجراءات خطة إنعاش الاقتصاد بعد الأزمة المالية العالمية والتي تتمثل بنودها في زيادة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية لتحفيز الاقتصاد الأمريكي وخلق فرص عمل جديدة تتراوح بيت ثلاثة إلى أربعة ملايين فرصة عمل ، وتحقيق الاستقرار في النظام المالي والرهن العقاري وتشديد الرقابة المالية في البلاد ، وإجراء تغييرات واسعة النطاق في النظام المالي الأمريكي ، وزيادة الرقابة على الأدوات المالية المعقدة التي كانت سببا" من أسباب الأزمة الاقتصادية ، مع تخفيض مستوى الضرائب بشكل كبير لنسبة (٩٥ ٪) من المواطنين الأمريكيين ،ونشر مظلة التأمين الصحي وتخفيض تكاليفها.(٣٧)

وقد بدأت السياسة الخارجية في عهد أوباما تظهر اختلافها الواضح عن نظيرتها السابقة . فقد تبنت الدبلوماسية القائمة على أساس (القوة الذكية) ، حيث أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلينتون) أمام الكونجرس في ١٣ يناير / كانون الثاني ٢٠٠٩ عن تعهد الإدارة الجديدة بانتهاج سياسية خارجية معتمدة على (إستراتيجية القوة الذكية) ، الأمر الذي احدث تأثيرات ايجابية تمثلت في تحسين صورة الولايات المتحدة وتخفيف حدة تفاقم المشكلات الساخنة بالعالم .(٣٨)

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن مركز الدراسات الإستراتجية والدولية (CSIS) هو أول من دشن مشروع القوة الذكية (Smart Power) ، الذي يهدف إلى أن تقوم السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة القادمة على الدمج بين مفهومي القوة الناعمة (Soft Power) والقوة الصلبة (Hard power) ، وذلك في غياب الرؤية الإستراتيجية لكيفية مواجهة التحديات الآنية والمستقبلية التي تواجها الولايات المتحدة . وفي هذا الصدد دعا المركز إلى اجتماعات ومناقشات ضمت أعضاء من الإدارة الأمريكية الحالية، أعضاء من المكتب الانتخابي، الجيش، المنظمات غير الحكومية، وسائل الإعلام، أكاديميين، وكذلك أفراد من القطاع الخاص. وقد اجتمعت اللجنة ثلاثة مرات خلال عام ٢٠٠٧؛ لتطوير مخطط تفصيلي لإنعاش القيادة الأمريكية الإلهامية على أساس مجموعة من الأبحاث والدراسات أعدها خبراء بالمركز، والتي تمخض عنها توصيات لتقوية مكانة وتأثير الولايات المتحدة عالميا".وقد أصدرت اللجنة تقريرها عن التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة بعنوان (التوقع العالمي لتحديات الأمن العليا لعام ٢٠٠٨: Global Forecast the top security challenges of 2008) ،(٣٩) وتقرير أخر عن القوة

الذكية كسياسة لاستعادة مكانة الولايات المتحدة عالميا" بعنوان (القوة الذكية، أمن أكثر لأمريكا : A Smarter, More Secure America)،(٤٠) وهُدف من خلالهما تشكيل النقاش الوطني حول سبل استعادة واشنطن مكانتها دوليا" ومواجهة التحديات التي تحدث عنها التقرير الأول. وقد رأس هذا المشروع والاجتماعات والحلقات النقاشية شخصيتين، الأولى لها خبرة بالجانب العملي التطبيقي بالمشاركة في إدارات سابقة ريتشارد أرميتاج (Richard L. Armitage)،والثانية ذو خلفية أكاديمية مع العمل والمشاركة في العمل الحكومي جوزيف ناي (Joseph S. Nye) .

والقوة الذكية (Smart Power) عندهما تعني الدمج بين القوة الصلبة (Hard Power) المتمثلة في زيادة القوة العسكرية والاقتصادية الأمريكية، والقوة الناعمة (Soft Power) والتي تتمثل في استثمار المكانة الأمريكية وجاذبيتها عالميا" في التأثير. والجمع بين هاتين القوتين التي يطلقان عليها القوة الذكية، ستمكن الولايات المتحدة من التعامل مع التحديات العالمية. حيث هناك العديد من التحديات التي تواجهها واشنطن ليست ذات طبيعة عسكرية كصعود الصين، التي حسب الكاتبين تبني محطتا كهرباء تدار بالفحم كل أسبوع، فالقوة العسكرية لن تفيد في التعامل مع تحديات من هذا النوع، ولكن التكنولوجيا الأمريكية المتطورة من الممكن أن تجعل الفحم الصيني نظيفا"، والذي سيصب في حماية البيئة وفتح أسواق جديدة أمام الصناعات الأمريكية. وهو ما أكد علية وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس . Robert M) (Gates في خطابه في ٢٦ نوفمبر/ شباط ٢٠٠٨، حيث قال (أن القادة الأمريكيين أدركوا أن طبيعة الصراعات تحتاج منهم إلي تطوير القدرات والمؤسسات الأساسية غير العسكرية).(٤١)

المحدد الثاني : عدم قدرة القوى الصاعدة في النظام الدولي على موازنة التفوق الأمريكي

لم تتغير موازين القوى بشكل جذري داخل النظام الدولي الراهن مقارنة بما كانت عليه في نهايات الحرب الباردة ، ولاسيما عناصر القوة الصلبة : القدرات العسكرية والاقتصادية . فالولايات المتحدة لا تزال الأقوى عسكريا" واقتصاديا" في العالم ،والأكثر تفوقا"بكثير من القوى الفاعلة الأخرى في النظام الدولي ، كالصين ، وروسيا ، والهند ،وذلك برغم بعض وجوه التراجع خصوصا" على الصعد المالية والاقتصادية . وهذا ما يوضحه الجدول (١) ، فبرغم تباطؤ نسب النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة التي تحولت إلى انكماش اقتصادي مع نهاية عام ٢٠٠٨ ،يبقى حجم الاقتصاد الأمريكي بحسابات الناتج القومي متفوقا" بوضوح عنه في الدول التي يرشحها بعضهم لتكون أقطابا" منافسة ، كذلك الأمر بالنسبة إلى حجم الإنفاق العسكري .

يضاف إلى ذلك ضرورة التنبه على أن الولايات المتحدة لاعب أساسي في مناطق العالم كلها تقريبا"، وهي جزء أساسي من مكونات معادلات القوة والقرار بشأن أي قضية في العالم تقريبا" ، وهو أمر غير متاح للدول الأخرى . لكن الحالة الدولية الراهنة تعكس حقيقة أن شكل توزيع القوة في النظام

الدولي ، مدى امتلاك الدولة عناصر القوة ، لا يعكس بالضرورة طبيعة علاقات القوة ،مدى تحول هذه العناصر إلى مكانة وتأثير سياسيين ، على اعتبار أن هذه العلاقات تخضع لكثير من الاعتبارات من مثل تقويمات دوائر صنع القرار في الدول المختلفة ونياتها وخططها ،وترتيبها للأولويات ،وكفاءة إدارتها لأدوات السياسة الخارجية . وهذا يفسر إلى حد كبير واقع النظام الدولي الراهن ، فتوزيع القوة لا يزال أحادي القطبية ، لكن علاقات القوة لا تعكس القدرات المتوقعة للقطب الواحد . وهذه القدرات تشمل عادة أمورا" من بينها ، القدرة على التحرك أحادي الجانب في اغلب مناطق العالم ،والقدرة على تشكيل التحالفات الدولية والإقليمية حول العالم أو منع تشكيلها ، والتدخل في الصراعات العنيفة والسياسية الأهلية في الدول وحسمها باتجاهات معينة ، بما يتضمنه ذلك أحيانا" من تشكيل حكومات ونخب بعينها وإسقاطها . إضافة إلى هذا كله يأتي امتلاك ثقافة وأيديولوجية عالميتين يتم تصديرهما والاقتداء بهما حول العالم .(٤٢)

جدول (١)

إجمالي الناتج القومي والقدرات العسكرية للدول الفاعلة في النظام الدولي لعام ٢٠٠٨

الدولة	إجمالي الناتج القومي (مليار دولار)	نمو الناتج المحلي	النسبة من إجمالي الناتج العالمي	النفقات العسكرية (مليار دولار)
الولايات المتحدة الأمريكية	١٤٣٣٤	٪ ١,٥٧	٪ ٢٠,٩	٦٢٣
الصين	٤٢٢٢,٤	٪ ٩,٧٣	٪ ١١,٤	٦٥
روسيا	١٧٧٨,٧	٪ ٧	٪ ٣,٢٤	٥٠
الهند	١٢٣٧,٤	٪ ٧.٩٢	٪ ٤,٧٥٦	١٩

المصدر: احمد جميل عزم ، النظام الدولي في عالم ما بعد الأحادية القطبية :تكاملية العلاقات الدولية وتعددية من نوع جديد ، مجلة آفاق المستقبل ، العدد (١) ، السنة الأولى ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ابوظبي ، سبتمبر / أكتوبر ٢٠٠٩ ، ص٨٩ .

وفي الوقت الذي يتزايد فيه صعود قوى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية ،يذهب فريد زكريا إلى انه على الرغم من تزايد الناتج الإجمالي القومي الصيني ومعدل النمو الاقتصادي عن نظيره الأمريكي ، إلا أن تلك الزيادة لا تذهب إلى الدفاع والقوة العسكرية ،نظرا" لتزايد عدد السكان ،كما أن الهند أيضا" تواجه معضلة تزايد عدد السكان وتزايد معدل البيروقراطية وتراجع البنية التحتية ، كما أن الاتحاد الأوروبي الذي يفوق ناتجه القومي الإجمالي نظيره الأمريكي لا يتحرك كأمة واحدة وليس قادر على لعب دور القوى الكبرى . هذا في حين ينقص اليابان القوة السكانية بالإضافة إلى غياب الثقافة السياسية للعب دور القوى الكبرى ، هذا فضلا" عن أن روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي السابق تعاني من أزمات اقتصادية

وتحديات داخلية تفقدها تماسكها .ويستشهد زكريا باستمرار مكانة أمريكا عالميا" بنجاحها في جمع ثمانين دولة بمؤتمر أنابوليس (Annapolis) أواخر عام ٢٠٠٧ .(٤٣)

وفي الوقت الذي تعاني فيه الولايات المتحدة الأمريكية من أزمات اقتصادية خلال السنوات الماضية ، يرفض زكريا المقارنة بين سقوط الإمبراطورية البريطانية لأسباب اقتصادية وإمكانية سقوط الولايات المتحدة الأمريكية لازمتها الاقتصادية التي تشهدها خلال الأعوام المنصرمة ، فيذكر انه رغم العديد من الأزمات الاقتصادية التي تعانيها الولايات المتحدة إلا أنها أكثر قدرة على التعافي منها في اقرب وقت ، لقدراتها التكنولوجية والصناعية والعلمية . ويرى زكريا انه في حال تعافي الولايات المتحدة من أزمتها الاقتصادية فإنها ستضمن دور فاعل على المستوى العالمي ،وقد صاغ مجموعة من السياسات التي تساعد على النهوض بالاقتصاد الأمريكي ،منها :زيادة المدخرات ،وزيادة الدورات التدريبية في مجال العلوم والتكنولوجيا ،وضمان المعاشات ، وتخليق قوى عاملة من المهاجرين ، وتحقيق أساليب كفئة في استغلال الطاقة .

وفي الوقت الذي يتحول فيه النظام الدولي بعيدا" عن الأحادية القطبية الأمريكية ، فان زكريا يتوقع أن يكون دور الولايات المتحدة كمسمار عالمي (broker global) ،فسوف يكون دورها تحديد الأجندة الدولية ،والعمل على تكوين التحالفات لمواجهة الأزمات الدولية ، وتعبئة الموارد ،فحسب زكريا سوف يكون للولايات المتحدة دور حيوي في النظام الدولي الجديد ، ولا يتوقع أن يكون هناك نظام دولي بدون الولايات المتحدة الأمريكية .(٤٤)

السيناريو الثاني : التحول إلى التعددية القطبية :

يرجح هذا السيناريو زوال النظام العالمي الأحادي القطبية ، الذي جاء نتيجة لانهيار الثنائية القطبية ،والذي جعل من الولايات المتحدة الأمريكية محور السياسة الدولية والمهيمنة عليها ، حيث يتوقع أن تتراجع مكانة الولايات المتحدة نسبيا"، نتيجة فشلها في مواجهة التحديات التي تؤثر على قيادتها للنظام العالمي . ومن ناحية ثانية ، يتوقع أن ترتفع مكانة القوى الأخرى (الصين ،والهند ، والاتحاد الأوروبي ، وروسيا ،واليابان) ،نتيجة لقدرة هذه الدول على تعظيم نقاط القوة لديها ومعالجة نقاط الضعف التي تؤثر على تحولها إلى أقطاب قائدة في النظام الدولي . وبهذا تتقارب تأثيرات هذه القوى ونفوذها ،لكن لن تكون لأية قوة واحدة منها ميزة الانفراد والقيادة على الأخريات . ومن ثم تتحول القوى الأخرى إلى أقطاب عالمية مع استمرار الولايات المتحدة كقطب عالمي .

إن هذا التصور الأولي للقوى المستقبلية اخذ في الانتشار في مراكز الأبحاث والإدارات الحكومية في عدد من الدول الكبرى وفي بعض مراكز صنع القرار التي تعمل على مراقبة القوى الكبرى الحالية والمستقبلية. ومن ذلك (تقرير الاتجاهات العالمية لعام ٢٠٢٥: تحوّل العالم) الصادر عن مجلس الاستخبارات الوطني

الأمريكي (NIC) ، والذي خلص إلى انه من المتوقع في عام ٢٠٢٥ حدوث تغيير جذري في النظام الدولي الذي تأسس في أعقاب الحرب العالمية الثانية ،وذلك بسبب صعود قوى بازغة جديدة وظهور الاقتصاد المعولم ، والانتقال التاريخي للثروة النسبية والقوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق ،والنفوذ المتنامي للفاعلين غير الحكوميين . وتوقع هذا التقرير أن يكون النظام الدولي بحلول عام ٢٠٢٥ نظاما" متعدد القطبية تضيق فيه الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية باستمرار ،ويواكب ذلك تحول في ميزان القوى بين الدول القومية ،حيث تتزايد القوة النسبية لكثير من الفاعلين من غير الدول ،كرجال الأعمال والمشروعات التجارية الكبرى ، والمنظمات الدينية وشبكات الإجرام . وأضاف التقرير أن الأنظمة متعددة القطبية غير مستقرة مقارنة بالأنظمة ثنائية القطبية او أحادية القطبية . وعلى الرغم من الأزمات المالية الحديثة ، والتي يمكن أن تنتهي بالإسراع من وتيرة الاتجاهات البازغة ،فان من غير المتوقع حدوث انهيار كامل للنظام الدولي ،كما حدث في الفترة ما بين (١٩١٤ – ١٩١٨) ، عندما تسببت الحرب العالمية الأولى في توقف مرحلة مبكرة من مراحل العولمة .وعلى أية حال ، فأن الأعوام القادمة التي سيتم فيها الانتقال إلى نظام جديد سوف تكون مليئة بالأخطار .فمن المتوقع حدوث تنافس استراتيجي حول التجارة والاستثمارات والابتكار التكنولوجي ، ولكن لا يمكن استبعاد سيناريو القرن التاسع عشر القائم على سباق التسلح والتوسع الإقليمي والمنافسات العسكرية .(٤٥)

أن ملامح العالم الجديد المتعدد الأقطاب بدأت تتجلى بالتزامن مع التحديات الإستراتيجية الكبيرة ولعل الملامح الأساسية تتركز في عودة روسيا والصين إلى الميدان بوصفهما قوتين عظيمتين بالإضافة إلى عصر النهضة الأسيوية حيث تلعب الهند والصين اللعبة الاقتصادية ضمن شروط ابتدعها الغرب لكن بالطريقة التي تغلبتا على الغرب في لعبته الخاصة فقد بدأت قوتهما الاقتصادية النامية تترجم إلى قوة سياسية وعسكرية ومع تزايد قوة روسيا الاتحادية بسبب امتلاكها لمصادر الطاقة فان ثمة تفاعل يجري بين اتجاهات رئيسية في السياسة الدولية وهي الصعود الأسيوي والاستحواذ على الطاقة ، وبهذا تتشكل ملامح التعددية القطبية الجديدة . وتبرز نتائج التفاعل بين هذه الاتجاهات من خلال تأثير العملاقين الروسي والصيني في قضايا السياسة الدولية وتجدر الإشارة إلى أن برغم تمتع الولايات المتحدة بنفوذ هائل سياسيا" واقتصاديا" وصناعيا" وماليا" إضافة إلى قدرة عسكرية غير مسبوقة في التاريخ إلا أن واقع العديد من المشكلات الدولية تظهر حجم القيود التي تواجه هذا النفوذ الذي أصبح ضمن محددات معينة واطر محددة لا يمكن تجاوزها ومن هذا الواقع يمكن تفسير لجوء الولايات المتحدة إلى الاستعانة بنفوذ قوى أخرى يمكن أن تساعدها ضمن أطار عمل تشاركي على وفق سياسة مقيدة وغير مطلقة.

وكان صموئيل هنتنغتون قد وصف أطار العلاقات الدولية المعاصر بنظام أحادية التعددية القطبية الذي يتضمن قوة عظمى وحيدة وعددا من القوى الكبرى المختلفة ، ففي احد الجوانب هناك قوة الولايات

المتحدة كقوة عظمى وحيدة ولديها القدرة والقوة على اتخاذ قرار التحرك الانفرادي ولكن على الجانب الأخر هناك تحركات دولية قوية ناحية تشكيل عالم متعدد الأقطاب حقيقي حيث لا تستطيع أي قوة فيه أن تسود وتهيمن على الأخرى وبين هذين الحدين تتبلور حقيقة أن الولايات المتحدة لديها بالفعل القدرة المادية لمتابعة سياسة خارجية أحادية الطابع ولكنها عمليا" مقيدة سياسيا" من أن تفعل ذلك بحرية كاملة .(٤٦)

المفارقة الواقعية بين القدرة الأمريكية الهائلة وبين القيود التي تواجهها في بعض القضايا الحيوية للعالم وللإستراتيجية الأمريكية نفسها تثير الكثير من الاحتمالات بشان مصير النفوذ الأحادي الأمريكي ومن ثم مصير النظام الدولي نفسه في المدى الزمني المنظور لاسيما أن هناك قوى كبرى أخرى تتطور بمعدلات كبيرة ويتوقع لها أن تكون أقطابا" دولية منافسة بدرجة ما للنفوذ الأمريكي وان في مناطق إقليمية معينة تكون خصما" من النفوذ الأمريكي العالمي ومن ثم يفرض التساؤل نفسه هل سيتجه النظام الدولي إلى نظام تعددية قطبية حقيقية ذي توازن دولي جديد أم سيبقى على حاله الراهنة حيث قطبية أحادية أمريكية تبلورت بالتزامن مع سقوط الاتحاد السوفيتي وبجانبها عدد من القوى الأساسية التي لا يشكل أي منها منفردة تحديا" جوهريا" للنفوذ الأمريكي لعقد قادم على الأقل وهل ستقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي وهي ترى صعود قوى هنا وهناك قد تهدد نفوذها العالمي وما هي الآليات التي يمكن أن تلجأ إليها من اجل كبح مثل هذا الاحتمال القائل بدخول النظام الدولي مرحلة تعددية قطبية سينتج عنه توازن دولي جديد تصبح فيه الولايات المتحدة لاعبا" كبيرا" من بين عدة لاعبين كبار . أن هذه المعطيات التي بدأت تجد مكانها في النظام الدولي سوف تكون مصحوبة بجملة من المتغيرات الكبرى التي ينتج عنها بالفعل أعادة توزيع القوة الدولية ، وبهذا المعنى فان تراجع حقبة الأحادية القطبية سيكون متصل بتحولات هيكلية عميقة فيما يتعلق بالنظام الدولي وطبيعة السياسة التي ستمارسها الولايات المتحدة في ظل الواقع الدولي الجديد.

وإذا ما سلمنا بإمكانية تحقق هذا الاحتمال نظرا" لتقاربه مع معطيات الواقع الدولي السائد فان مظاهر التحولات العميقة تتجلى في تبني الولايات المتحدة لفكرة وجود عالم متعدد الأقطاب بديلا" عن الأحادية القطبية ، فالإستراتيجية العالمية للدبلوماسية الأمريكية تشهد تغييرات في بعدها العملياتي في العالم منطلقة من صيغة التغيير في الخطاب السياسي الأمريكي الداعي لتشجيع العمل الديمقراطي واعتماد القواعد الدبلوماسية في التعامل مع القضايا الدولية ، في المقابل تسجل الحقائق أن الولايات المتحدة مازالت أقوى قوة عسكرية في العالم، لكن العالم كما يقول فريد زكريا لم يعد يعيش عصر الصناعة التي كانت فيها القوة المادية (Hand Power) هي معيار القوة، لأن المعيار في عصر ثورة المعلومات هو للقوة الناعمة (Soft Power) ويسندها مناخ الثقافة، والحرية، والديمقراطية. وهذا هو معيار التغيير المقبل في طبيعة

النظام الدولي.(٤٧)

فعلى المستوى السياسي والعسكري، مازالت الولايات المتحدة القوة العظمى الأولى، لكن يجري حاليا" إعادة توزيع مراكز القوة الأخرى مبتعدة عن مركز السيطرة الأمريكية ، والذي كانت للولايات المتحدة الغلبة في كل مجالاته لتشكل مع نمو الثروة في الدول الصاعدة مراكز جذب وتأثير منافسته، وهذا لا يعني أننا ندخل عالما" مضادا" لأمريكا، لكننا نتحرك إلى عالم ما بعد العصر الأمريكي وعالم تشكله وتديره أماكن عديدة وشعوب عديدة. ولابد من التأكيد أن واشنطن أقرت باستحالة او عدم قدرتها وحدها على تأمين الاستقرار وضبط النزاعات وهذا بلا شك يمثل اعترافا" بوجود عالم متعدد الأقطاب يقوم على التشاركية بين أقطاب القوة ، فلم يعد لدى الدولة العظمى شعور قوي يؤكده الواقع العملي بأن بإمكانها أن تحقق سيطرتها وتضمن مصالحها الكبرى والصغرى بوسائلها الخاصة ولا تحتاج لمعونة أحد ومن دون أن تخشى أي رد فعل خطير يردعها عن ذلك ، وبالمقابل تنظر القوى الكبرى الأخرى إلى تحقيق توازن مع الولايات المتحدة في أطار بناء النظام الدولي الجديد من خلال إيجاد البديل للقيادة العالمية القائمة على السيطرة وتأكيد التفوق والقوة من جهة وفرض الإذعان والذي يمكن أن يتمثل في القيادة القائمة على قاعدة المفاوضات متعددة الأطراف وهذا يمكن أن يتحقق في حالة نجاح مجموعة دولية كبيرة، ومن ضمنها بعض الدول الصناعية المهمة في تكوين قطب أو توزيع القوة بين أقطاب عدة قادرة على خلق شروط جديدة من توازن القوى تسمح بإعادة النظر في أسلوب إدارة الشؤون الدولية الذي ربطته واشنطن بتحقيق السيطرة الكلية وهذا هو الطريق للدفع بالعالم نحو التعددية القطبية. إذ كما تشكل القيادة الانفرادية والمفردة الحافز الرئيسي لتطوير إستراتيجية السيطرة العالمية ومتطلباتها الحربية، يشكل نجاح منهج المفاوضات الدولية المتعددة الأطراف أساسا" لبناء قيادة عالمية قائمة على تفهم المصالح الدولية المختلفة لجميع الدول وأخذها بالاعتبار وبالتالي البحث عن التسويات الضرورية بين هذه المصالح للتوصل إلى حلول دائمة وناجعة للمشاكل العالمية.

في ضوء هذه المعطيات فان الولايات المتحدة ستكون بحاجة إلى تطوير استراتيجيات جديدة وتتبنى سياسات من شأنها المحافظة على نفوذها الذي فقدت جزء منه من جراء توزيع جديد للقوة في العالم ، ولوصف هذه الحالة يؤكد المُفكّر الأمريكي (روبرت كاغان) ،إن العالم قد عاد مجدّدا" إلى طبيعته ،(٤٨) وهو يقصد بذلك، أن مرحلة الهيمنة (والأحادية المُطلقة) للولايات المتحدة على العالم، قد بدأت بالأفول. بكلام آخر، الولايات المتحدة اليوم أولى بين متساوين. هي المهيمنة نعم، لكن هناك حركيّة مُستجدّة للقوى الكبرى لاستعادة الأدوار المفقودة، من دون التحدّي الذي قد يوصل إلى مرحلة الصدام.

السيناريو الثالث : دخول النظام العالمي مرحلة اللاقطبية :

يرجح هذا السيناريو دخول النظام العالمي مرحلة (اللاقطبية) ، أي عدم وجود طبقة عليا من الدول

يمكن النظر إليها باعتبارها أقطاب عالمية ،وذلك نتيجة توسع ادوار الدول الإقليمية ،وبروز الفاعلين العالميين من غير الدول . فرغم أن كثير من المحللين يتوقعون تحول النظام العالمي إلى التعددية القطبية ،يتبنى البعض الآخر سيناريو اللاقطبية ،فالعالم – طبقا" لريتشارد هاس مثلا"- لم يعد محكوما" بواسطة دولة أو أخرى ولكن بواسطة مجموعة من الفاعلين الذين يمتلكون ويمارسون أنواعا" مختلفة من القوة لا تؤشر على ظهور أقطاب حقيقيين بل على غياب الأقطاب .

وفي هذا السياق يرى ريتشارد هاس أن العالم يدخل إلى عصر (خال من الأقطاب)، وذلك وفقا" للمحددات التالية :(٤٩)

١- رغم أن القوى الكبرى – الاتحاد الأوروبي،الصين ، الهند، اليابان، روسيا، والولايات المتحدة - تحتوي بمفردها على نصف عدد السكان العالم ، وحوالي (٧٥٪) من الناتج القومي الإجمالي العالمي و (٨٠٪) من معدل النفقات العالمية على الدفاع، ولكن المظاهر قد تبدو أحيانا" خادعة، فهناك العديد من مراكز القوى، والقليل من هذه الأقطاب دول قومية.فأحد سمات النظام الدولي الحالي هو أن الدول القومية قد فقدت محوريتها واحتكارها للقوة، فالدولة تواجه تحديات من جميع الاتجاهات، سواء بواسطة المنظمات الإقليمية والدولية من أعلى، أو التنظيمات المسلحة من داخل الدولة أو منظمات المجتمع المدني المتنوعة والمؤسسات، وحسب "هاس" فإن "القوة توجد الآن بحوزة العديد من الأيادي وفي العديد من الأماكن".وبالإضافة إلى القوى الرئيسية الستة في النظام الدولي، فهناك العديد من القوى الإقليمية والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، و البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشركات متعددة الجنسية التي تلعب أدوارا" مؤثرة على مستوى العالم.

٢- رغم أن الصين قد تصل في المستقبل إلى ناتج قومي إجمالي مماثل لنظيره الأمريكي ، إلا أن هذه الزيادة ستذهب حتما" إلى العدد الهائل من السكان الذين يمثل الفقراء نسبة كبيرة منهم ،وتشهد الهند تحديات ديمغرافية وتعاني من تضخم البيروقراطية ونقص البنية التحتية . وبرغم أن الناتج القومي الإجمالي للاتحاد الأوربي اكبر من نظيره الأمريكي فان الاتحاد الأوربي مازال يواجه تحديات الاندماج ،واليابان تعاني من انكماش عدد السكان وغياب الثقافة التي تؤهلها للعب دور قوى عظمى ،كما تواجه روسيا صعوبات اقتصادية وتناقص في عدد السكان ومشكلات تتعلق بالتماسك الاجتماعي .

٣- أصبح واضحا" في ظل انحسار الهيمنة الأمريكية عالميا" وتراجع قوتها الاقتصادية أن الإدارة الأمريكية لا يمكن أن تتحرك في كثير – أن لم يكن في غالبية – الملفات في العالم دون دعم قوى أخرى وموافقتها . فلا يمكن مثلا" التحرك بشأن إيران أو سوريا أو كوريا الشمالية أو السودان ، دون تجاوب دول أخرى مثل الصين و روسيا ودول الاتحاد الأوربي ، فمن دون موافقة هذه الدول على

العقوبات الاقتصادية والسياسية لا توجد فعالية لاتخاذ هذه الإجراءات من قبل الولايات المتحدة وحدها . وبرغم انه من المتوقع أن تبقى الولايات المتحدة اللاعب الرئيسي الخارجي في كثير من مناطق العالم وقضاياه ، فانه يتوقع أن دولا" مثل روسيا والصين والهند ستقوم بدور اكبر مما هو عليه الأمر اليوم ،لكن من دون أن تصبح منافسا" أو ندا" حقيقيا" للولايات المتحدة . هذا الوضع سيضعنا أمام نظام اقرب إلى آن يكون عالما" بلا أقطاب تحتل فيه الولايات المتحدة المركز الأول مع وجود فارق كبير في عناصر القوة بينها وبين من يليها من أقطاب .

ويؤدي غياب القطبية إلى تعقيدات دبلوماسية لان اللاقطبية لا تؤدي فقط إلى تعدد الفاعلين الدوليين بشكل غير منظم ولكن تؤدي أيضا" إلى غياب الهياكل المألوفة للتفاعلات الدولية في ظل النظم العالمية التي تتسم بالأحادية والتعددية والثنائية القطبية . بالإضافة إلى أن التحالفات في ظل غياب القطبية ستكون أكثر صعوبة ،وستكون العلاقات أكثر انتقائية وموقفية ،ومن ثم تكون هناك صعوبة في ضبط الأنماط المختلفة من التفاعلات الدولية (International Interactions) بسبب تنوع مصادرها والأطراف المشاركة فيها ، بما قد يؤدي إلى تناقض في الهدف أو تعارض في الاتجاه ، ويمكن أن تؤدي تعددية الفاعلين إلى تشتت القوة والسلطة والى عجز عالمي في مجال الحكم الرشيد .ومن الممكن أن تؤدي أيضا" إلى أضعاف التعاون الدولي .(٥٠)

الاستنتاجات :

نخلص مما سبق إلى النتائج والاحتمالات الآتية :

١- أن النظام الدولي سيواجه في منتصف القرن الحادي والعشرين تداعيات تحول القوة ، فهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية ستواجه بتحدي من الصين نظرا" لما لديها من موارد لازمة من حيث عدد السكان والإنتاجية والمقدرة السياسية لتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية .

٢- أن نظرية تحول القوة ترى تحولات القوى العظمى قادمة لا محالة ،وذلك تبعا" لاحتمالين ، الأول هو أن تتجاوز الصين الولايات المتحدة الأمريكية ، وثانيها أن تتجاوز الهند الصين والولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأخير من القرن الحادي والعشرين ، وهنا يمثل متغير الرضا عاملا" مهما" في قرار الحرب أو السلام ، فإذا كانت الصين أو الهند غير راضين لإحساسهما بالظلم تجاه النظام الدولي فان هذه التحولات ستكون مصحوبة بالحرب .

٣- توصل البحث استنادا" للتنبؤات الكمية أن الصين ستتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية من حيث أجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٥٧ ، ولكن هناك عدد من البدائل أمام الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة التحدي الصيني ، الأول هو توسيع حلف شمال الأطلسي لضم روسيا أو الهند . والثاني أن تتجاوز الهند الصين وبالتالي ستصبح الهند تحديا" إقليميا" في آسيا ودوليا" على السواء .

٤- خلص البحث إلى أن الولايات المتحدة تنظر إلى الصين على أنها عائق لها في مواجهة الطموح الأمريكي في الهيمنة على الشؤون العالمية. ومن ثم، تحاول عرقلة وتقويض الصعود الصيني وتحجيم الدور الصيني العالمي من خلال فرض العقوبات والضغط على الصين في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وتايوان، وكذلك العمل على دعم التحالف الأمريكي مع القوى الأخر في آسيا، ومحاولة بسط النفوذ الأمريكي في المجال الحيوي للتحرك الصيني (آسيا)، مع التأكيد على أن الولايات المتحدة لا تهدف إلى تدمير أو تفكيك الصين إذ تدرك أن تحقيق هذا الأمر ليس بالأمر البسيط كما أنه في حال تحقيقه فإن النتائج التي تترتب عليه ستكون بالغة الخطورة.

٥- بدأت السياسة الخارجية الصينية في الآونة الأخيرة تبحث عن مكانة عالمية، أفرز ذلك عدد من المؤشرات، أهمها تدخل الصين في عدد من القضايا الدولية كإرسال قوة دولية إلى السودان في دارفور، الأمر الذي أزعج الإدارة الأمريكية، ووقوف الصين إلى جانب روسيا في تصويتها ضد فرض العقوبات في مجلس الأمن على إيران، وإبرام العقود والاتفاقيات التجارية مع عدد من دول الخليج العربي كالإمارات والسعودية. كل هذه المؤشرات تدل على أن الصين تتطلع إلى مشاركة واشنطن في اتخاذ القرارات العالمية ولو في المستقبل المنظور .

٦- حرصت الصين على استخدام ناتج الانطلاقة الاقتصادية في دعم وتمويل المجال العسكري وبناء ترسانة عسكرية قوية تضمن للصين مكانتها كقوة عظمى وذلك على عكس اتجاه عدد من الدول الأخرى إلى التقليل من ميزانياتها العسكرية، ويمكن إرجاع رغبة الصين في تدعيم قدراتها العسكرية إلى هدف تأكيد نفوذها خارج حدودها حيث بادرت بالفعل في اتخاذ بعض المواقف الحاسمة بشأن عدد من القضايا الحدودية مع جيرانها، من هذا المنطلق لجأت الصين إلى التعاون العسكري مع روسيا بحيث حرصت علي شراء صواريخ روسية مماثلة لصواريخ باتريوت الأمريكية.كما حرصت على التمسك بحقها في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه بين كل من فيتنام وماليزيا وبروناي وتايوان والفلبين، بل أن الصين أعطت أخيرا" حق التنقيب عن البترول في منطقة متنازع عليها في بحر الصين الجنوبي مع فيتنام لشركة أمريكية وتكفلت بفرض حماية أسطولها لأعمال هذه الشركة ، ويمثل مضيق تايوان أهم نقاط الخلاف المحتملة في المنطقة مع تنامي القوة العسكرية للصين حيث ألمحت هذه الأخيرة مرارا" إلى استخدامها للقوة العسكرية في حالة إعلان تايوان كدولة مستقلة خاصة بعدما بادرت تايوان باتخاذ مجموعة من المبادرات التي عكست في مجملها استقلالا" فعليا" بحكم الأمر الواقع مثل طلب عضوية الأمم المتحدة.كما تثور مخاوف حروب محتملة بين كل من الصين واليابان لخلافهم حول ملكية مجموعة من الجزر في شمال تايوان، ويتسم الوضع حاليا" في هذه المنطقة بالهدوء النسبي وأن كان من المتصور أن تتدهور الأوضاع في المنطقة نتيجة إمكانية تنامي عدد من القوى الوطنية الصينية واليابانية.

٧- على الرغم مما تتمتع به الصين من كثير من المقومات بما يؤهلها لشغل مكانة دولية بارزة إلا إنها ما زالت تفتقر إلى بعض المقومات التي تجعلها ترتقي لمصاف القوى الدولية الرائدة لعل أبرزها: الإصلاح السياسي: والذي لم تقطع فيه الصين شوطا" كبيرا" بما يؤهل نظامها السياسي لأن يتحول إلى قدوة للآخرين.و المشكلات البيئية: إذ بدأت الصين تتحول بالتدريج إلى ضحية نظرا" لسياستها الخاصة بالتوسع الصناعي وكذلك إلى فناء خلفي لسياسات القوى الكبرى التي تضخ مزيدا" من استثماراتها بالصين ليس لرخص الأيدي العاملة فحسب ولكن أيضا" لتجنب المخاطر البيئية.

وأمام هذه التحديات، أو المقومات الغائبة، يظل أمام الصين فترة طويلة قادمة ستعمل خلالها على دعم مكانتها كقوة إقليمية كبرى في شرق آسيا، وتحسن أدائها الداخلي، وتطور في الوقت نفسه برامجها للحاق بالمتقدمين عليها، وذلك كله من دون أن تثير مخاوف القوى الدولية الأبرز على الساحة العالمية وفى مقدمتها الولايات المتحدة.

٨- في التحليل الأخير، يمكن القول إن مستقبل مكانة الولايات المتحدة ودورها الفاعل عالميا" يرتبط بمدى قدرتها على التعامل مع مستجدات هذا النظام العالمي الجديد، الذي يشهد صعود قوى جديدة وجماعات ومنظمات تملك من القوة ما يجعلها ذات قوة وتأثير يفوق بعض الدول القومية. فعلى الرغم من كونها القوة العسكرية الكبرى في العالم، إلا أننا نجدها اليوم تتعثر بشدة في حروبها التوسعية، ونجد اقتصادها يضعف أكثر فأكثر بسبب المنافسة الشديدة التي يتعرض لها من قبل اقتصادات القوى العظمى الأخرى. وفى حال تكيف الولايات المتحدة مع تلك التحولات، وتعاونها بشكل أفضل مع القوى الصاعدة، فإننا سنشهد انتقالا سلسا" وسلميا" إلى نظام تعددي جديد، من دون كوارث وحروب تكون الولايات المتحدة فاعلا" رئيسيا" فيه بجانب بعض القوى الأخرى.

Abstract

The research examines the geo-political analysis of the future of China's role in the global system, in the light of the theory (Power Transition) , And which is based on the possibility of a shift in the international system hierarchy when approaching a power level of parity between the two superpowers (the United States of America , and China) , It becomes at that moment the possibility of collision Ward and then the results of this clash will produce a new international system sits at the helm of a new dominant state (China), and around other minor forces differ in terms of Power level .

The study also dealt with the theory (the horizontal pressure) for the interpretation of the competition between the United States and China to control the oil resources in the world as one of the factors expected to clash between the two countries.

هوامش البحث

1- " George Herbert Walker Bush State of the Union 1991 " , From Revolution to Reconstruction, University of Groningen , 29 January 1991,p.3-4. On the Following Link : http://www.let.rug.nl/usa/P/gb41/speeches/su91ghwb.htm-

٢- ينظر :عمرو عبد العاطي ، الأحادية الأمريكية بين الاستمرارية والزوال ، مجلة السياسة الدولية ،العدد (١٧٣) ، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٨ ، ص٤. على الرابط التالي :

-http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/ahram/2008/7/1/MALF7.HTM

3- Coordination Office for the Decade to Overcome Violence , World Military Expenditures, World Council of Churches, Geneva, Switzerland , 2005 ,pp.8-9.

٤- إدريس لكريني ، الزعامة الأمريكية في عالم متحول : مقومات الريادة و اكراهات التراجع ،موقع دروب ، ١٩ سبتمبر ٢٠٠٦ ، ص٢. على الرابط التالي :

-http://www.doroob.com/archives/?p=11109

٥- المصدر نفسه ، ص٣ .

٦- وليد فؤاد المحاميد ،ياسر يوسف الخلايلة ، موقف مجلس الامن من الارهاب في ضوء القرارات (٧٣١ ، ٧٤٨ ، ١٣٦٨، ١٣٧٣) ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد (٢٦) ،العدد الأول ، جامعة دمشق ،٢٠١٠ ، ص١١٨-١١٩ .

٧- ياسر قطيشات ، الضربة الاستباقية كإستراتيجية جديدة في العلاقات الدولية ، صحيفة الوسط البحرينية ،العدد (٢٦٥٥) ، المنامة ، في ١٣ ديسمبر ٢٠٠٩ ،ص٢ .على الرابط التالي :

-http://www.alwasatnews.com/2655/news/read/341117/1.html

٨- نظام بركات ، تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي ،ملفات خاصة : المعرفة ، موقع الجزيرة .نت ، في ٣ / ١٠ / ٢٠٠٤ ، ص٥ . على الرابط التالي :

-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/61DBF1BD-80AA-47F4-A435-30F78A7A88CF.htm

٩- المصدر نفسه ، ص٦ .

١٠- عمرو عبد العاطي ، الأحادية الأمريكية بين الاستمرارية والزوال ،مصدر سابق ، ص٥ .

١١- جواد الحمد ، الولايات المتحدة والنظام العالمي بعد أنفجارات ١١ أيلول ٢٠٠١ ،مجلة دراسات شرق أوسطية ،العدد (١٧) ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان – الأردن ، خريف ٢٠٠١ ، ص٢ .على الرابط التالي :

-http://www.mesc.com.jo/OurVision/2001/17.html

١٢- كارن أبو الخير ،آسيا وملامح نظام عالمي جديد ،مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٨٣) ، القاهرة ، يناير ٢٠١١ ،ص٣ .

13-Bill Emott , Rivals: How the Power Struggle Between China , India & Japan will shape our next . decade. England , Penguin Books , 2009, p. 5.

١٤- كارن أبو الخير ،المصدر السابق ،ص٤ .

15-David Smith , The Age of Instability, The global financial crisis and what comes next. Great Britain, Profile Books,2010,p.246.

16-Gideon Rachman, Zero-Sum World, Politics, Power and Prosperity after the Crash. London, Atlantic , Books,2010,pp.2-11.

17-Jacek Kugler, A. F. K. Organski, The Power Transition :A Retrospective and Prospective Evaluation, HANDBOOK OF WARSTUDIES.P. 172-173. On The Following Link: http://www.polsci.buffalo.edu/classes/vesna/PSC644-spr07/readings/ Kugler&Organski%20-%20Power%20Transition.pdf.

18- Ronald L.Tammen et al. Power Transitions: Strategies for the 21st Century.Seven Bridges Press, LLC, New York, 2000, p.6-7.

19- Ibid.p.8.

20- National Intelligence Council, Global Trends 2025:A Transformed World , Washington DC, NIC 2008-003, November 2008,p.7-8. On The Following Link:
http://www.aicpa.org/Research/CPAHorizons2025/GlobalForces/DownloadableDocuments/GlobalTrends.pdf.

٢١- عمرو عبد العاطي ، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية ،مجلة السياسة الدولية ،العدد (١٨٣)، القاهرة ،يناير ٢٠١١ ،ص٢ . على الرابط التالي :

http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Index.asp?CurFN=roaa1.htm.-

22- Roger C. Altman and Richard N. Haass, American Profligacy and American Power, Foreign Affairs, Vol. 89, Issue 6, Nov/Dec2010, p.8-9.

23 - SALAMEH Mamdouh, China's Global Oil Diplomacy : Benign or Hostile ?, *International Association Energy* Economics, 2009,pp.21-25.

24- HATEMI P. and WEDEMAN A., Oil and Conflict in Sino-American Relations, China Security, Vol. 3, No 3, Summer 2007, pp. 95 – 118.

25-Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), SIPRI Yearbook 2010, Armaments, Disarmament and International Security, Oxford University Press,2010, On The Following Link:
"http://www.sipri.org/yearbook/main"

26- Ronald L. Tammen and Jacek Kugler, Power Transition and China–US Conflicts, The Chinese Journal of International Politics , Volume 1, Issue 1, Summer 2006, pp.35-55. On The Following Link:
http://cjip.oxfordjournals.org/content/1/1.toc

٢٧- عمرو عبد العاطي ، ما بعد العالم الأمريكي ، تقرير واشنطن ، العدد (١٦٥) ، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية ، ٢٨ يونيو ٢٠٠٨ ،ص٢-٣ .

28-Fareed Zakaria , The Future of American Power, Affairs Foreign, May- June 2008,p.2._O The Following Link:
http://www.foreignaffairs.com/articles/63394/fareed-zakaria/the-future-of-american-power

29- Susan L. Shirk, China Fragile Superpower , Oxford University Press ,Oxford ,2007 , p.257. On The Following Link:

http://www.oup.com/us/catalog/general/subject/Politics/ComparativePolitics/China/?view=usa&ci=9780195

٣٠- كارن أبو الخير ،المصدر السابق ،ص٧ .

٣١- المصدر نفسه ، ص٨ .

32-Paul Kennedy, A Time to Appease , 28 June 2010, p.2-3. On The Following Link:
http://nationalinterest.org/article/a-time-to-appease-3539?page=show.

33-Peter Hatemi and Andrew Wedeman, Oil and Conflict in Sino-American Relations , China Security, Vol. 3, No. 3, Summer 2007, pp. 102 – 103.

٣٤- خديجة عرفة محمد ،الصين وامن الطاقة .. رؤية مستقبلية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٦٤) ، السنة (٤٢) ، القاهرة ، ابريل ٢٠٠٦ ، ص٥٦ .

٣٥- ينظر :خالد حنفي علي ، النفط الإفريقي .. بؤرة جديدة للتنافس الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٦٤) ، السنة (٤٢) ، القاهرة ، ابريل ٢٠٠٦ ، ص٨٩ .

٣٦- ينظر :عبد العزيز كامل ، المحافظون الجدد والمستقبل الأمريكي ،دراسات إستراتيجية ، العدد (٤) ، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية ،تشرين الثاني ٢٠٠٥ ،ص٣٥٧ .

37-For more details, see : (Economic Stimulus - Jobs Bills) ,The New York Times, 15 December 2010 , p.3 4. On The Following Link:

٣٨- شيريل بيليرين ، كلينتون تعتزم انتهاج دبلوماسية «القوة الذكية□ في السياسة الخارجية ،صحيفة الوسط البحرينية ،العدد (٢٣٥٦) ، في ١٧ فبراير/ شباط ٢٠٠٩،ص٢. على الرابط التالي :

-http://www.alwasatnews.com/2356/news/read/37944/1.html

39- Center for Strategic and International Studies , *Global Forecast: The Top Security Challenges of 2008* , 14 November 2007 , p.5-16. On The Following Link:

-http://www.csis.org/media/csis/pubs/071114_intro_global_forecast.pdf

40- Center for Strategic and International Studies , A Smarter, More Secure America , 21 May 2008 , P.3-9. On The Following Link:

http://csis.org/files/media/csis/pubs/071106_csissmartpowerreport.pdf-

٤١- ينظر : القوة الذكية: هل يعيد لأمريكا مكانتها الدولية؟ ، شبكة النبأ المعلوماتية ، في ١٢ أيار ٢٠٠٨ ، ص٢ . على الرابط التالي :http://www.annabaa.org/nbanews/70/247.htm -

42- David Wilkinson , Unipolarity Without Hegemony, International Studies Review , Volume 1, Issue 2 1999, pp.141-172.

٤٣- عمرو عبد العاطي ، ما بعد العالم الأمريكي ،مصدر سابق ،ص٤ .

٤٤- عمرو عبد العاطي ، فريد زكريا : أمريكا في خطر ، تقرير واشنطن ، العدد (١٦٦) ، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية ، ٥ يوليو ٢٠٠٨ ، ص٨ .

٤٥- يمكن الاطلاع على النص الكامل للتقرير في موقع مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي ، على هذا الرابط :

http://www.dni.gov/nic/NIC_2025_project.html

٤٦- حيدر علي ،النظام الدولي الجديد :نحو سيناريو تعدد الأقطاب ،صحيفة العدالة ، في ٢١ / ٢ / ٢٠٠٩ ،ص٢ . على الرابط التالي :

http://www.aladalanews.net/index.php?show=news&action =48322

٤٧- عمرو عبد العاطي ، فريد زكريا : أمريكا في خطر ،مصدر سابق ،ص١٠ .

٤٨- حيدر علي ،مصدر سابق ،ص٤ .

9- Richard Haass , The Age of Nonpolarity, : What Will Follow U.S. Dominance , Foreign Affairs , May/June 2008, p.3. On The Following Link: -
ttp://www.foreignaffairs.com/articles/63397/richard-n-haass/the-age-of-nonpolarity

50- Niall Ferguson Page , A World Without Power , Foreign Policy , July/August 2004 , p. 4.

قائمة المصادر و المراجع

أولا" : المصادر باللغة العربية :

أ- الدوريات :

١- أبو الخير ، كارن ،آسيا وملامح نظام عالمي جديد ،مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٣) ، القاهرة ، يناير ٢٠١١ .

٢- الحمد ، جواد ، الولايات المتحدة والنظام العالمي بعد أنفجارات ١١ أيلول ٢٠٠١ ،مجلة دراسات شرق أوسطية ،العدد (١٧) ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان – الأردن ، خريف ٢٠٠١ .

٣- عبد العاطي، عمرو ، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية ،مجلة السياسة الدولية ،العدد (١٨٣)، القاهرة ،يناير ٢٠١١ .

٤- عبد العاطي ، عمرو ، الأحادية الأمريكية بين الاستمرارية والزوال ، مجلة السياسة الدولية ،العدد (١٧٣) ، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٨ .

٥- علي ،خالد حنفي ، النفط الإفريقي .. بؤرة جديدة للتنافس الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٦٤) ، السنة (٤٢) ، القاهرة ، ابريل ٢٠٠٦ .

٦- كامل ، عبد العزيز ، المحافظون الجدد والمستقبل الأمريكي ،دراسات إستراتيجية ، العدد (٤) ، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية ،تشرين الثاني ٢٠٠٥ .

٧- المحاميد ، وليد فؤاد ،ياسر يوسف الخلايلة ، موقف مجلس الأمن من الإرهاب في ضوء القرارات (٧٣١ ، ٧٤٨ ، ١٣٦٨، ١٣٧٣) ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد (٢٦) ،العدد الأول ، جامعة دمشق ،٢٠١٠ .

٨- محمد ، خديجة عرفة ،الصين وامن الطاقة .. رؤية مستقبلية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٦٤) ، السنة (٤٢) ، القاهرة ، ابريل ٢٠٠٦.

ب- الصحف :

١- بيليرين ،شيريل ، كلينتون تعتزم انتهاج دبلوماسية «القوة الذكية» في السياسة الخارجية ،صحيفة الوسط البحرينية ،العدد (٢٣٥٦) ، في ١٧ فبراير/ شباط ٢٠٠٩.

٢- علي ، حيدر ،النظام الدولي الجديد :نحو سيناريو تعدد الأقطاب ،صحيفة العدالة ، في ٢١ / ٢ / ٢٠٠٩ .

٣- قطيشات ، ياسر ، الضربة الاستباقية كإستراتيجية جديدة في العلاقات الدولية ، صحيفة الوسط البحرينية ،العدد (٢٦٥٥) ، المنامة ، في ١٣ ديسمبر ٢٠٠٩ .

ج- التقارير :

١- عبد العاطي ، عمرو ، ما بعد العالم الأمريكي ، تقرير واشنطن ، العدد (١٦٥) ، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية ، ٢٨ يونيو ٢٠٠٨ .

٢- عبد العاطي ، عمرو ، فريد زكريا : أمريكا في خطر ، تقرير واشنطن ، العدد (١٦٦) ، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية ، ٥ يوليو ٢٠٠٨.

د- الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) :

١- بركات، نظام ، تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي ،ملفات خاصة : المعرفة ، موقع الجزيرة .نت ، في ٣ / ١٠ / ٢٠٠٤ . على الرابط التالي :

-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/61DBF1BD-80AA-47F4-A435-30F78A7A88CF.htm

٢- لكريني ،إدريس ، الزعامة الأمريكية في عالم متحول : مقومات الريادة و اكراهات التراجع ،موقع دروب ، ١٩ سبتمبر ٢٠٠٦. على الرابط التالي : -http://www.doroob.com/archives/?p=11109

ثانيا" : المصادر الانكليزية :

1- Altman , Roger C. and Richard N. Haass, American Profligacy and American Power, Foreign Affairs, Vol. 89, Issue 6, Nov/Dec 2010.

2-Coordination Office for the Decade to Overcome Violence , World Military Expenditures, World Council of Churches, Geneva, Switzerland , 2005.

3-Center for Strategic and International Studies , A Smarter, More Secure America , 21 May 2008 . On The Following Link:

http://csis.org/files/media/csis/pubs/071106_csissmartpowerreport.pdf-

4-Center for Strategic and International Studies , *Global Forecast: The Top Security Challenges of 2008* , 14 November 2007. On The Following Link:

-http://www.csis.org/media/csis/pubs/071114_intro_global_forecast.pdf

5- Emott ,Bill , Rivals: How the Power Struggle Between China , India & Japan will shape our next . decade. England , Penguin Books , 2009.

6- (Economic Stimulus - Jobs Bills) ,The New York Times, 15 December 2010 .

7- " George Herbert Walker Bush State of the Union 1991 " , From Revolution to Reconstruction, University of Groningen , 29 January 1991.

8- Haass ,Richard , The Age of Nonpolarity, : What Will Follow U.S. Dominance , Foreign Affairs , May/June 2008 .

9- Hatemi , Peter and Andrew Wedeman, Oil and Conflict in Sino-American Relations , China Security, Vol. 3, No. 3, Summer 2007.

10- Kugler, Jacek, A. F. K. Organski, The Power Transition :A Retrospective and Prospective Evaluation, HANDBOOK OF WARSTUDIES. On The Following Link:

http://www.polsci.buffalo.edu/classes/vesna/PSC644-spr07/readings/ Kugler&Organski%20-%20Power%20Transition.pdf.

11- Kennedy, Paul, A Time to Appease , 28 June 2010. On The Following Link:

12- Mamdouh, SALAMEH, China's Global Oil Diplomacy : Benign or Hostile ?, International Association Energy Economics, 2009.

13- National Intelligence Council, Global Trends 2025:A Transformed World , Washington DC, NIC 2008-003, November 2008.

14- Page ,Niall Ferguson , A World Without Power , Foreign Policy , July/August 2004.

15- Rachman, Gideon, Zero-Sum World, Politics, Power and Prosperity after the Crash. London, Atlantic , Books,2010 .

16- Smith , David , The Age of Instability, The global financial crisis and what comes next. Great Britain, Profile Books,2010 .

17- Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), SIPRI Yearbook 2010, Armaments, Disarmament and International Security, Oxford University Press,2010.

18- Shirk ,Susan L., China Fragile Superpower , Oxford University Press ,Oxford ,2007. On The Following Link:

http://www.oup.com/us/catalog/general/subject/Politics/ComparativePolitics/China/?view=usa&ci=9780195

19- Tammen et , Ronald L. , al. Power Transitions: Strategies for the 21st Century. Seven Bridges Press, LLC, New York, 2000.

20- Tammen, Ronald L. and Jacek Kugler, Power Transition and China–US Conflicts, The Chinese Journal of International Politics , Volume 1, Issue 1, Summer 2006.

21- Wilkinson , David , Unipolarity Without Hegemony, International Studies Review , Volume 1, Issue 2 , 1999 .

22- Zakaria, Fareed , The Future of American Power, Affairs Foreign, May- June 2008. On The Following Link:
http://www.foreignaffairs.com/articles/63394/fareed-zakaria/the-future-of-american-power